الحرب الاهلية فى الصومال

حامد

THE WOUND WILL HEAL.

Oh !! Child; with pain, pity, tears and shame, we are living in this World, we cry for you.

AIAs !! The joy and love in our hearts are faint, the earth is shaking for you, poor unhappy children, unlucky young people on it.

It is a terrible fate, destruction and death to meet one's doom.

Every evening and night we see on the screen your tragedy and catastrophe.

May God bless your poor soul, we pray for you for ever.

So called leader, the false leader, heartless, unkind is fighing to reign you, showing the World his ugly face.

We can't save your lives, we are too weak to do so.

I knon; One day the wound will heal, the love and unity will come back.

The flag of hope and justice will flutter on your land, all will come together for national reconciliation and forgiveness.

The tree will grow green again, little plants besides of bank's rivers (Juba and Shabelle) will smile.

Farewell the dearest kids, we will meet One day if God wish.

Children deliver us from evil.

Thanks to you

30/09/1992. M. A. Hamid.

إهـــداء

إلى وطنى العزيز المجروح

إلـــى روح والـــدى

إلى روح ابنتا فاطمة ريحانة الحياة

الأهداء ٥
المقدمة ١١
الباب الأول : الوضع العام فى الصومال ١٤
الفصل الأول : الموقع الجغرافى للصومال ١٤
الفصل الثانى : الجغرافيا السياسية للصومال ١٥
الفصل الثالث : أسباب الحرب الأهلية ١٧
المبحث الأول : الأسباب الداخلية ١٧
المبحث الثانى : الأسباب الخارجية ٢٣
الفصل الرابع : دور القبلية ٢٩
الفصل الخامس : آثار الحرب الأهلية ٣٥
المبحث الأول : الآثار السياسية ٣٥
المبحث الثانى : الآثار الاقتصادية ٣٨
المبحث الثالث : الآثار الأمنية الداخلية ٤٢
المبحث الرابع : الآثار الاجتماعية ٤٤
المبحث الخامس : الآثار النفسية ٤٧
الباب الثانى : نتائج مؤتمرى المصالحة الوطنية فى جيبوتى ٥١
الفصل الأول : المؤتمر الأول للمصالحة لوطنية ٥١
الفصل الثانى : المؤتمر الثانى للمصالحة الوطنية ٥٦
الفصل الثالث : رجل دولة وفن القيادة ٦١
الباب الثالث : المحاولة النظرية لحل المشكلة ٦٤
الفصل الأول : العدالة الاجتماعية ٦٤
الفصل الثانى : الانسلاخ من الأخلاق والوطنية ٦٧
الفصل الثالث : الحلول السياسية المطروحة لأزمة الصومال ... ٧٢

الخاتمـــــة ٨٠

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴾

صدق الله العظيم

آية ٥٨ سورة النساء

﴿ وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا ﴾

صدق الله العظيم

آية ١٦ سورة الإسراء

مقدمـــة

تقع الصومال فى القرن الأفريقى ، وهو ذلك الجزء الذى يظهر شرق القارة الأفريقية ، ويفصل المحيط الهندى عن خليج عدن .

وهذه المنطقة لها أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للقارات الثلاث القديمة آسيا وأوروبا وأفريقيا ، حيث إنها حلقة الاتصال بين هذه القارات عن طريق التجارة الدولية من المحيط الهندى عبر البحر الاحمر (باب المندب) وقناة السويس إلى البحر المتوسط .

وقد وضحت هذه الأهمية فى التاريخ الحديث ، فأضحى القرن الأفريقى مطعما للدول الاستعمارية ، ومنطقة صراع بين القوى العظمى ، فتسابقت على فرض نفوذها فى المنطقة للاستئثار بالمزايا الجغرافية والاستراتيجية لتزداد قوة على قوتها ، حاضرا ومستقبلا .

وقد ادى صراع هذه الدول الاستعمارية للاستفادة من هذا القرن الأفريقى إلى وضع الخطط لتمزيق هذه المنطقة وتوزيعها على المتصارعين بما يخدم مصالحهم الاستراتيجية دون النظر إلى مصالح شعب هذه المنطقة والمالك الوحيد لها .

وأصبحت الصومال ضحية لهذا التمزيق حيث قسمت إلى خمسة أجزاء ، دون مراعاة وحدة شعبها وشخصيته المستقلة التى تقوم على أسس وطيدة فى الدين والجنس واللغة والعادات والتقاليد والعلاقات الأسرية من حيث النسب والقرابة والمصاهرة .

فقسمت الصومال إلى خمسة أجزاء هى كالآتى :

١ ـ فى عام ١٨٨٢ احتلت إيطاليا الجزء الجنوبى للصومال .
٢ ـ فرضت بريطانيا حمايتها على الجزء الشمالى للصومال عام ١٨٨٤ .
٣ ـ وفى نفس العام فرضت فرنسا حمايتها على الساحل الصومالى (جمهورية جيبوتى الآن بعد استقلالها عام ١٩٧٧) .
٤ ـ N. F. D وهى الأرض المتاخمة لجمهورية كينيا .
٥ ـ الصومال الغربى الذى يعيش تحت نير الاستعمار الحبشى .

وقد استقل الإقليم الشمالى للصومال فى ٢٦ يونيو ١٩٦٠ ، كما استقل الإقليم الجنوبى فى أول يوليو ١٩٦٠ ، وانضم الإقليمان ليصبحا جمهورية الصومال بوضعها الحالى .

ورغم الوحدة العضوية لأرض الصومال ، والرغبة الأكيدة لشعب الصومال فى الكفاح لاسترداد أرضه وشعبه والانضمام إلى الوطن الأم ، إلا أن الأحداث الأليمة تسببت فى تمزيق عناصر الشعب وأحدثت شرخا قد يطول الزمن لعلاجه والتئامه أملا فى ضم شمل الوطن وتحقيق أمانيه .

وهذا الكتاب إنما يهدف إلى تسليط الأضواء على التحديات التى تواجه الشعب الصومالى ، إنه يدعو المفكرين الصوماليين إلى المبادرة لنجدة الشعب الصومالى رافضين تلك العادات السيئة البالية التى زرعها الاستعمار وأعوانه لتفريقه وتمزيقه .

لقد جاء دوركم ياأبناء الصومال المثقفين لتنعكس آرؤكم على المجتمع الصومالى ، فالآن تقع عليكم المسئولية لعودة الوطن مستنيرين بالدروس الماضية ونتائجها ، فترشدنا الى طريق الوحدة ... طريق النهضة ... طريق الأمل ...

لقد حان الوقت ليقف كل صومالى أمام التفرقة القبلية التى لا سبيل لها بيننا ... لقد حان الوقت ليغلب الصالح على الطالح ، والمصلح على المسىء ... فليكن كل منا مصلحا لا مفسدا متسنيرا رائدا ونبراسا يهتدى به وتتبعه الأجيال القادمة لصالح هذا الوطن الذى ازدادت جراحه ـ للأسف ـ عما كان أيام الاستعمار وما قام به من تقسيمات واهية لشعبنا المكافح المناضل ...

فقد سلط الشيطان علينا قلوبا فاسدة تفيض بالسوء ، وصدق أكاذيبها الأكثرون منا ، فأمسينا كالشعب الذى لا مجد له ، بينما هو نائم على تراث من المجد والخير لا تحلم شعوب كثيرة بمثله .

قد تختلف الآراء حول الأسباب التى أدت إلى هذا الانهيار العميق ، ولكن المستحيل هو التجاهل عن الواقع المرّ والتفكك الرهيب الذى أصاب المجتمع الصومالى .

قد تختلف الآراء فى ترتيب سلم الأسباب والمسببات والعلل والمعلولات ولكن النتيجة واحدة وهى الدمار الشامل للصومال .

نعم ، لا ننكر الحقيقة التى تقول ليس هناك شىء كله سلبى ، بل الايجاب والسلب يوجدان فى الشر كما يوجدان فى الخير ، ولكن المعيار أيهما يسيطر على الآخر فى هذا الشىء بعينه ، من يدرى لعل الحكمة تكمن فى هذا التدمير ؟ ياترى هل نبكى على الصومال التى لم ندافع عن كيانها وكرامتها وشرفها أمام الأعداء والأصدقاء على السواء .

وقد قسمت هذا الكتاب إلى ثلاثة أبواب :

الباب الأول : وفيه خمسة فصول تحدثت فيها عن الموقع الجغرافى للصومال ، والجغرافية السياسية لها ، وأسباب الحرب الأهلية ونتائجها ، والأحداث الداخلية والخارجية ، ودور القبلية ، كما يشمل أيضا آثار الحرب الأهلية من النواحى السياسية والاقتصادية ، والآثار الأمنية والاجتماعية والنفسية .

الباب الثانى : وفيه ثلاثة فصول عن نتائج مؤتمرى المصالحة الوطنية وعن رجل الدولة وفن القيادة .

الباب الثالث : وفيه الفصل الأول والثانى عن العدالة الاجتماعية والانسلاخ عن الأخلاق والوطنية ، أما الفصل الثالث فهو عن الحلول السياسية المطروحة لأزمة الصومال .

أيها القارىء الكريم

إن مهنتى هى القانون والسياسة ، ولم أدع يوما أنى كاتب قدير أو اديب فذ ..

لذا .. إذا وجدت بعض الشطط فى الفكر ، وبعض العبارات التى لم يسعفنى الفكر فى صياغتها بالاسلوب الأدبى أو الشعرى ، ولى عذرى فى ذلك ... خاصة وقد كتبت افكارى هذه فى عجالة شديدة لتأثرى الشديد ، ووقع الأحداث على نفسى بما فيها من ويلات وأهوال قد تؤثر فى مستقبل وطننا المفدى .. إن لم يكن قد ظهر فعلا مالها من آثار سوف يعانى شعبنا من ويلاتها سنوات طوال ...

وعلى الله قصد السبيل

الباب الأول : الوضع العام للصومال

« الفصل الأول »

الموقع الجغرافى للصومال

تقع الصومال فى القرن الأفريقى بين دائرتى عرض ٢ ° وبا ، ٣١
شمالا وبين خطى طول ٢٢ ، ٥٢ شرقا .

المساحـــة : ٦٣٧٦٥٧ كيلومتر مربع .
عدد السكان : ٩,٣ مليون نسمة (إحصائية عام ١٩٨٧ م) .
كثافة السكان : حوالى ٧,٨ نسمة فى الكيلومتر المربع .
نظم الحكـم : جمهورى .
الديانـــة : ١٠٠٪ مسلمون (المذهب السنى) .
التعليـــم : ٤٠٪ متعلمون (إحصائية ١٩٧٨ م) .
العملـــة : الشلن الصومالى .
العاصمـــة : (مقديشو) وتقع على ساحل المحيط الهندى ٠٢ ٢°
شمالا و ٢١ ٤٥° شرقا ، وعدد سكانها ٧٠٠٠٠٠
نسمة .

ويحد الصومال من جهة الشرق المحيط الهندى ، ومن الشمال خليج عدن ، ومن الشمال الغربى جمهورية جيبوتى ، ومن الغرب أثيوبيا ، ومن الجنوب الغربى جمهورية كينيا .

فالصومال لها خلافات إقليمية مع كل من أثيوبيا وكينيا .

وقد ظهرت الصومال كدولة مستقلة فى أول يوليو سنة ١٩٦٠ م بعد توحيد الجزء الجنوبى (الصومال الإيطالى) والجزء الشمالى (الصومال البريطانى) وانضمت إلى الأمم المتحدة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠ م .

كما انضمت إلى جامعة الدول العربية ١٤ فبراير ١٩٧٤ ومن أعضاء المؤسسين فى كل من المنظمتين : منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامى .

« الفصل الثانى »

الجغرافيا الاقتصادية والسياسية

وجد الصومال نفسه - بعد استقلاله - واقعا فى مشاكل سياسية مع جيرانه المتفوقين عنه عدة وعتادا ، وبالتالى قد إضطر أن يعطى الأهمية القصوى لتطوير قوته العسكرية ، ولتصبح التنمية الاقتصادية هدفا ثانويا لأجل الزيادة المطردة فى تسليح الجيش .

لذا لم ينجز الصومال منذ استقلاله أية مشاريع اقتصادية تذكر خلال السنوات الثلاثين الماضية ، رغم أهمية هذه الناحية لدولة استقلت حديثا وتنتمى الى دول العالم الثالث وكان واجبها أن تتخطى الأزمات الاقتصادية والارتقاء بالمستوى الاقتصادى والتعليمى والصحى لأبناء الوطن بعد معاناتهم الطويلة من الإستعمار الأوروبى .

فإذا نظرنا إلى الإمكانية الاقتصادية الفعلية لدولة الصومال ، لوجدناها كفيلة بأن ترقى بها إلى مصاف الدول الغنية إن أحسن استغلال مواردها ، وتكاملت المشاريع الاقتصادية بقدر قليل من الإمكانيات المادية ، والتى ذهبت فى سباق التسلح وإعداد العدة لاجتناب غدر الأعداء المتاخمين لها فى الحدود ، والذين ساعدهم الاستعمار فى الاستيلاء على بعض أرض الصومال .

لقد وهب الله سبحانه وتعالى بلدنا الحبيب المصادر الطبيعية الخصبة فى جميع النواحى الاقتصادية .

فالارض الشاسعة (حوالى ٨ مليون هكتار) من أجود الأراضى الخصبة الصالحة للزراعة حيث تتوفر لها مياه الأنهار والمياه الجوفية .

ومناخ الصومال مائل للاعتدال فى جميع فصول السنة المدارية ، لذا تشتهر بإنتاجها الزراعى الذى يتميز عن مثيله من إنتاج الدول الأخرى ، وغنى عن التعريف إنتاجها من الموز والمانجو والباباى والبرتقال وغيرها من الفواكه .

أما الثروة الحيوانية ، فتبلغ حوالى ٤٢ مليون رأس من الماشية والأغنام حيث المراعى الطبيعية الشاسعة ، فتسابقت الدول العربية فى استيراد اللحم الصومالى بعد أن استحسنوا مذاقه عن مثيله من إنتاج الدول الأخرى التى تعيش ثروتها الحيوانية على المواد الصناعية والكيماوية .

كذلك تشتهر الصومال بطول ساحلها على خليج عدن والمحيط الهندى ، حيث يبلغ طول شواطئها ٣٣٣٠ كيلومترا ، وهو ما لم يتوفر لغيرها من الدول الأفريقية أو الدول العربية أو الغربية على حد سواء .

وبالنسبة للمناخ المعتدل لدولة الصومال ، نرى أن شواطئها ومياهها الإقليمية تزخر بالثروة السمكية بأنواعها المختلفة ، وتشتهر خاصة بالأنواع النادرة من سمك السردين والجمبرى .

ولا يقتصر دور سواحل الدولة على الثروة السمكية فقط ، بل تجد أن الله سبحانه وتعالى وكأنه اختص دولتنا الحبيبة بالآية « مرج البحرين يلتقيان بينهما برزخ لا يبغيان فبأى آلاء ربكما تكذبان يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان » (آية ١٩ ، ٢١ سورة الرحمن) .

فتجد معظم السواحل تتمتع بالمناظر الخلابة والجذابة التى تشد نظر الناظرين وتبهج نفوسهم ، بل تجد بعض المناطق مثل منطقة « جوبوين » تتداخل الشواطىء الساحلية مع المراعى الطبيعية للمواشى والأغنام ، والتى تجاور الأراضى الزراعية الخصبة ...

هذه الطبيعة الجميلة والتى تجلت فيها قدرة الخالق القدير جل شأنه هى بحق أصلح المناطق لتشد عالم السياحة من جميع أنحاء العالم .

فالصومال بموقعها الجغرافى ومناخها المعتدل وجمال طبيعتها ووفرة مواردها الغذائية جديرة بلا شك بأن تكون دولة سياحية من الطراز الأول والفريد .

ومن ناحية الثروة المعدنية ، نجد أن معظم مناطق الصومال البرية والبحرية تئن من كثرة ما تختزنه فى باطنها من المعادن ، والتى لا يتسع المجال للحديث عنها ، ولكننا نخص منها اليورانيوم الذى يدخل فى صناعة الذخائر الفتاكة ..

« الفصل الثالث »

أسباب الحرب الأهلية

المبحث الأول : الأسباب الداخلية

ومن الأسباب المؤلمة التى أدت إلى اندلاع نار الحرب الأهلية فى الصومال هى الاحداث المتعاقبة ، والمجازر البشعة التى وقعت فى عديد من الاماكن فى ربوع الجمهورية ومن المعلوم انه بعد انسحاب الصومال من الصومال الغربى حدث انقلاب فاشل فى ١٩٧٨/٤/٩ - وبعد هذه المحاولة الانقلابية فر بعض الضباط من الجيش الصومالى الى اثيوبيا ، واسسوا هناك الجبهة الديموقراطية لإنقاذ الصومال - وتعتبر هذه الجبهة أول جبهة واجهت النظام . وبدأت هذه الجبهة حملاتها العسكرية ضد النظام ، وكان نشاطها قاصرا فى الاقاليم الوسطى من الوطن . واستمرت هذه الجبهة لسنوات عديدة للمقاومة ، ومن جراء هذه الأحداث فى بعض المناطق الوسطى تعرض الشعب الصومالى القاطن فى هذه المنطقة بعض التجاوزات واعمال العنف من قبل الحكومة . ثم بعد ذلك اسست الجبهة الوطنية الصومالية التى نفذت الهجمات المسلحة ضد النظام فى الأقاليم الشمالية وهذه الهجمات أحدثت شرخاً كبيراً فى المجتمع الصومالى . ونخص بالذكر الأحداث التالية :

١ - حادثة برعو - ونواحيها ، وقد وقعت هذه الحادثة فى ١٩٨٨/٥/٢٧ ومدينة برعو هى محافظة من المحافظات الشمالية وقد قتل فى هذه الحادثة مئات من الناس ، ومن بينهم زعماء القبائل والتجار الكبار والعلماء وغيرهم من الطبقة المستنيرة .

٢ ـ حادثة هرجيسا فى يوم ١٩٨٨/٥/٣٠ وما تلا ذلك من نسف للمدينة وتشريد سكانها ، ولجوئهم الى الدول المجاورة .

٣ ـ حادثة الجزيرة التى تقع فى جنوب غرب العاصمة فى يوم ١٩٨٩/٧/١٦ التى هزت كيان الشعب الصومالى حيث راح ضحيتها حوالى ٦٤ شخصا فى ليلة واحدة ودفنوا فى حفرة واحدة فى دجى الليل ، وأفلت القتلة من قبضة العدالة ، وفعلا كانت الحادثة مجزرة بشرية لأبرياء دفنوا تحت الرمال دون أن يقترفوا أية جريمة تذكر .

٤ ـ حادثة قرية (هلم) ٧٠ كم قرب مدينة جالكعيو ، وطبقا للمعلومات التى وصلت إلى الأذهان ، والتى تفشت فى البلاد راح ضحية هذه الحادثة حوالى ٣٠٠ شخص ، ومنهم الأطفال والنساء والشيوخ ، وقد شهد هذا المشهد الشنيع بعض الزعماء الذين ينتمون إلى بعض القبائل التى تقطن فى تلك المحافظة ، وكانوا يحاولون حل بعض المشاكل القائمة بين القبائل ، ولكن تحولت الأمور إلى مجزرة وإبادة ، بدلا من تخفيف حدة التوتر القائمة فى المنطقة ، ومثل تلك الحادثة وقعت فى كل من قرية (ورقل) ٤٠ كم و(بنديردلى) حيث دفن ٧٠ شخصا فى حوض واحد .

٥ ـ حادثة سوق مقديشيو للمواشى ، وفى يوم ١٩٩٠/١٢/١٣ وفى وضح النهار بينما كان السوق مكتظا بالناس ، ومنهم البائع والمشترى ، ومنهم المنادى وجامع الضرائب ، وفجأة بل بغتة جاءت سيارة تابعة لهيئة الأمن وهى مدججة بالأسلحة الفتاكة ، وبدأت تطلق الرصاص على الناس وعلى المواشى دون أى تمييز أو أى اعتبار آخر ، وقتل من قتل وجرح من جرح ، ونفق من الحيوانات ما لا حصر له ، إنها واقعة من الوقائع التى أصابت صميم قلب الشعب الصومالى .

٦ ـ وهناك حوادث أخرى وقعت فى العاصمة حيث نفذت قوات خاصة عمليات مثل الاختطاف والاغتيالات الليلية المنسقة والمنظمة ، وبدأ الناس يضرخون بأعلى اصواتهم من تلك الأعمال الوحشية والبربرية ، ولكن نفد الصبر وأصبح الانتقام والتشفى المبدأ المشروع فى المجتمع سواء فى القرى أو فى الحضر . وقد قامت الانتفاضة فى العاصمة يوم ١٩٩٠/١٢/٣٠ ، وكما قلت سابقا تلك الاحداث هى نموذج من الأحداث التى وقعت فى الصومال .. وكم من الجرائم التى ارتكبت ضد الشعب الصومالى ولكن لم تعرف بعد : متى وأين وقعت ؟

وكذلك الأحداث التى أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية فى الصومال ولم تجد الحل المناسب فى حينها ما يلى :

١ ـ سيطرة مجموعة خاصة على الثروة القومية ، وكانت الثروة القومية متمركزة فى أيدى فئة قليلة كانت تتمتع بالامتياز المطلق ، ومدعمة من قبل رجال السلطة العليا ومن يحوم حولهم .

٢ ـ المحسوبية فى تعيين الوظائف العامة ، وقد وصل الأمر فى الصومال أن تعطى الأولوية للفرد ومصلحته الخاصة بدلا من الوظيفة والمصلحة العامة للوطن ، فالانسان الذى يتمتع بالحماية كان يبحث لنفسه عن الوظيفة المربحة له ، وإن وجد كان يستخرج خطاب تعيينه ، ولو كانت الوظيفة غير شاغرة ويعمل فيها فرد آخر ، وكان مصير هذا الانسان الاخير الطرد من منصبه ، ومن هنا قد أخل بمبدأ المساواة للمواطنين أمام القانون والمرافق العامة .

وقد تفشى السوء فى الإدارة وعم فى كل زاوية من زوايا الإدارة ، لأن القائمين فيها لا يحملون أدنى شهادة علمية أو فنية ، ولأجل ذلك

لم يكونوا يستطيعون القيام بواجباتهم الإدارية ، وأصبحت بعض المرافق العامة مشلولة من جراء سوء الادارة .

٣- الرشوة والتزوير والتزييف ، وبما أن الأجور والمهايا لا تسد الحاجات اليومية للموظفين العموميين ، وكان هناك فرق شاسع ما بين المهايا وأسعار السلع الضرورية للموظفين ، فقد أخذ كل واحد منهم يبحث عن وسيلة يشبع حاجاته وحاجات أولاده وأسرته ولو عن طريق غير مشروع مثل الأخذ بالرشوة ، وتزوير الأوراق الرسمية كشهادات المدارس ، وتزييف العملة المحلية ، وغيرها من السلوكيات المنافية للاخلاق .

٤ - إفلاس البنك التجارى وفروعه عام ١٩٨٩ م ، ومن المعلوم أن البنوك هى المؤسسات المالية التى يودع فيها الناس أموالهم وجميع الأشياء التى تتمتع بقيمة غالية مثل الذهب والمجوهرات ، فهذه المؤسسات يجب أن تحوز ثقة الناس والاطمئنان لها ، فالبنك التجارى الصومالى كان كمثل هذه المؤسسات ، وكان الصوماليون يتعاملون معه بكل الثقة ، ولكن للأسف الشديد وجد البنك نفسه مفلسا بدون مقدمات تذكر ، والأسباب كثيرة ومتنوعة ، ومنها أن البنك أصبح يقرض من ليس لهم ودائع فى البنك ، ولا يقدمون الرهائن المطلوبة قانونا ، وهؤلاء كانوا موصين من قبل الساسة من ذوى مراكز القوة .

ومن أجل هذا التصرف من قبل البنك أصبح التجار الصوماليون فى يوم وليلة فقراء لا يملكون مثقال ذرة ، وأموالهم قد أهدرت وسلمت لمن ليس له الحق أن يأخذها .

٥ - الإفلاس المقنع فى بعض الهيئات العامة ، وكما هو معروف فلدى كل دولة هيئات تقوم بنشاط اقتصادى أو تجارى ، والمفروض أن تكون هذه الهيئات السند القوى للاقتصاد الوطنى ، ولكن إذا أصبحت « أرضه » تنخر عظام الوطن ، فلا بد من التخلص منها ، ومثل هذه الهيئات تفشت فى الصومال ، وظلت تأكل اقتصاد البلد مدة لا بأس بها ، وذلك لمصلحة الأفراد الذين يقومون بإدارتها ، ومصلحتهم كانت فوق مصلحة الوطن ، وكانت كالسرطان فى جسم الانسان إن لم يستأصل فى الوقت المناسب فالهلاك لصاحبه .

٦ ـ تكاليف الجيش الخيالية : ومنذ سنة ١٩٧٧ م كانت تكاليف الجيش الصومالى باهظة ، ولا يمكن تصورها لأنها كانت بعيدة عن مراقبة الهيئات المعنية بالموضوع ، وكان يعتبر كل من يتكلم عنها أو يتطرق إليها خائنا ومارقا عن الطاعة والقانون .

لهذا كانت تكاليف الجيش تتضخم عن عمد ، وما على وزارة المالية إلا أن تنفذ الأوامر ، ووزارة الدفاع لم يكن لها ميزانية محددة تستطيع الوزارة المالية كبح جماحها .

٧ ـ دور التهريب ، وقد ذاع وانتشر التهريب فى الصومال حتى وصل الى تهريب المواشى الحية ، ناهيك عن الثروات الأخرى مثل البخور والعملة الصعبة والأسماك ، وغيرها مما كان يدر للوطن حاجاته من العملة الصعبة .

ومن المعروف أنه عندما يواجه أى مجتمع نكسة عسكرية فإنه تصيبه أزمات اقتصادية خانقة مهما تنوعت موارده الطبيعية .

فالاقتصاد الصومالى يرتكز أساسا على المصادر الآتية :

الضرائب :

فالميزانية العامة للدولة تأتى معظمها من الضرائب بنوعيها ، المباشرة وغير المباشرة ، وجمع الضرائب كما هو معلوم ، يحتاج إلى جهاز إدارى منظم ، وكفاءات معينة لم تكن موجودة أصلا فى المؤسسات المالية .

وعندما واجهت البلاد تلك النكسة ، تبعثر وتبدد جهاز جب الضرائب وبدأ القائمون عليه ينظرون إلى مصالحهم الخاصة ، وأصبحت المصلحة الخاصة فوق المصلحة العامة . وقد أصاب الشلل التام جهاز الرقابة المالية .

التجارة الخارجية :

أصبحت التجارة الخارجية مجمدة لأن صادرات الوطن توقفت وبعضها واجهت صعوبات فى الأسواق التقليدية مثل الثروة الحيوانية ، والسمكية ، وبعض التجار قد لجأوا إلى التهريب وتحويل العملة الصعبة إلى الخارج وكذلك البخور .

الإنتاج الوطنى :

وقد لوحظ فى الإنتاج الوطنى كثير من المؤشرات غير الإيجابية ، وخاصة فى ميدان الزراعة ، مما عكس عدم قدرة الإنتاج على اشباع حاجات المواطنين المتزايدة ، وبينما فى استطاعة الصومال أن تصدر إلى الخارج المنتجات الزراعية الفائضة عن حاجاتها مثل القمح والذرة والسمسم ، لتدر ما تحتاجه الصومال من العملة الصعبة .

التسيب واللامبالاة فى الإدارة :

ومما لا ريب فيه أنه إذا بدأ الوهن يدب فى جسم أى نظام سياسى قائم فى بلد ما على أديم الأرض . فذلك علامة من علامات انهياره ، وفعلا هذه القاعدة بدأت تأخذ مجراها فى الصومال بعد حرب الصومال الغربى ، وأصبح النظام الإدارى كسوق تباع فيها سلع الخدمات العامة ، فلم يكن الفرد الصومالى يذهب إلى مصلحة من مصالح الحكومة لأداء اغراض معينة إلا وكان معه مبلغ من المال ليدفع للعامل الذى يقضى حاجته فى تلك المصلحة ، فالموظفون الإداريون يضعون نصب أعينهم مصالحهم الخاصة قبل أى اعتبار آخر ، والاسباب كثيرة ومتنوعة ومنها :

١ ـ أن الأجور أو المهايا التى يتقاضاها الموظفون لا تغطى حاجاتهم العائلية اليومية ، إذن فلابد من مصدر آخر حتى يغطوا حاجاتهم الضرورية .
٢ ـ ارتفاع اسعار السلع الضرورية للأفراد .
٣ ـ انخفاض قيمة الشلن الصومالى ، وزيادة التضخم الرهيب المستمر ، وعدم تحجيمه .
٤ ـ وقد تفشى الجهل فى الإدارة العامة ، بل أصبح الرائد فيها ، لأنه كانت تسند المسئولية والإدارة فى بعض المصالح الحكومية الحيوية بالنسبة للمجتمع إلى من لا يحمل أدنى شهادة فى التعليم ولو شهادة ابتدائية . ويقولون ، إن الجهل هو عدم قدرة الإنسان على تصور نتيجة عمله .

وقد قال الشاعر العربى :

ذو العقل يشقى فى النعيم بعقله
وأخو الجهالة فى الشقاوة ينعم

المبحث الثانى : الأسباب الخارجية

حرب صومال الغربى ١٩٧٧ :

إن الصومال بموقعه الجغرافى المتميز ، كان موضع اهتمام العالم ، حيث يعتبر البوابة الغربية للعالم العربى الشرقى والإسلامى ، وقد تعمد الاستعمار الأوروبى الذى احتل الصومال فترة طويلة - أن يخلق المشاكل السياسية للصومال قبل أن يضطر للجلاء عن أرضها ، فقام الاستعمار بخططه الشيطانية بتفتيت وحدة الصومال وتقسيم أراضيه دون أن يعبأ بالانتماء القومى لشعب الصومال الواحد الذى تشتت بهذا التقسيم .

فقد عاون الاستعمار دولتى أثيوبيا وكينيا فى الاستيلاء على أجزاء كبيرة من أرض الصومال ، فنال بذلك من القوة الحقيقية للصومال بموقعها الجغرافى المتميز .

لذا كان منطقيا أن تكون الأمنية الأولى للصومال وهدفه الأسمى بعد استقلاله أن يوحد ويضم شمل مابدده الاستعمار من قبل .

للصومال قضية قومية تماما كمثل الشعوب الأخرى التى فرضت عليها المشاكل السياسية والأمنية وذلك نتيجة الاستعمار الأوربى الذى لم يكن يعبأ بالانتماء القومى عندما يخرج من أى بلد كان يستعمره ، فكان حظ الصومال كبيراً فى مثل هذه التقسيمات والتجزئة وإعطاء أرضه لغيره ، وخلق له مشاكل سياسية مع جيرانه ، حتى يظل منشغلا بهذه القضايا السياسية ، وأن تكون موارده المادية معبأة فى الأمور الأمنية وألا يلتفت أبدا إلى القضايا الإنمائية الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية وتطوير الإنسان الصومالى حتى ينال نصيبه من التقدم الاقتصادى والتعليمى والصحى .

فالشعب الصومالى الغربى كافح ويكافح من أجل حريته واستقلاله ، تماما كمثل الشعوب الأخرى التى تئن تحت نير الاستعمار ، فالاستعمار ليس له لون معين ، فكل من يستعمر غيره ويحتل أرض غيره بالقوة فهو مستعمر سواء كان أبيض أو أسود أو أحمر أو أصفر .

فعلى جمهورية الصومال واجب معنوى نحو شعوب العالم التى تناضل من أجل حقها فى تقرير المصير ، فهى لا تفرق بين شعو ب أفريقيا وشعوب

آسيا وغيرها من الشعوب المضطهدة ، فكانت ولا تزال تقدم [illegible] حسب إمكانياتها المادية والمعنوية فالصومال الغربى ليس ببدع من [illegible] القاعدة ، فله الحق كل الحق أن يتلقى المساعدات من جمهورية الصومال التى يعتبرها الأم الحنون بالنسبة لقضيته .

وعلى هذا الأساس تنفيذا لرغبة الجماهير الصومالية ، قامت حكومة الصومال بتقديم المساعدات العسكرية والمادية الأخرى لجبهة تحرير الصومال الغربى عندما اندلعت الحرب فى الصومال الغربى سنة ١٩٧٧ .

واستطاع الصومال أن يكتسح الجيش الأثيوبى لولا التدخل الروسى ، وبالتالى جاءت النكسه نتيجة لهذا التدخل من قبل دولة عظمى ، وانقلب النصر حلما وأصبحت الأمانى بعيدة المنال ، وواجهت الصومال عنادا وتشددا من قبل القوتين العظميين ، ومنذ ذلك الحين كانت الهزائم تتوالى :

١ ـ الهزيمة العسكرية .
٢ ـ الهزيمة السياسية .
٣ ـ الهزيمة الاقتصادية .
٤ ـ تسرب الخلل فى الأمن الداخلى .
٥ ـ انهيار النظام فى الصومال عام ١٩٩١ .

ليس هناك مجال لدخول تفاصيل هذه الحرب . هل كان الوقت مناسبا لاندلاعها ؟ وهل تم التخطيط الدبلوماسى لها ؟ وهل وضع فى عين الاعتبار الظروف الدولية آن ذاك ، والجيوبوليتك فى المنطقة ؟ وهل كانت المساعدات العسكرية والإمدادات مدروسة ؟ وغيرها من الأسئلة التى يمكن أن تخطر فى البال عندما تحلل النتائج المترتبة عن هذه الحرب لا من حيث الهدف ، بل من حيث الوسيلة .

التدخل الخارجى فى الشئون الداخلية :

مما لاشك فيه أن العالم الثالث أو الدول المتخلفة تتعرض لتدخلات متباينة من قبل الدول الصناعية المتقدمة ، وخاصة الدول الغربية التى كانت تستعمر هذه الدول من العالم الثالث ، فالدول الغربية مازالت تعتبرها منطقة نفوذها ، رغم الأستقلال الرمزى لها ، وهناك تابع ومتبوع ، فالتابع ليس له إرادة مستقلة ، فهو تابع اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا .

فالدول الغربية تتدخل فى الشئون الداخلية للدول التى تنتمى إلى العالم الثالث ، ولها أى الدول المتقدمة ، وسائلها للتدخل ، ومن هذه الوسائل مايلى :

أولا : من الناحية السياسية :

تتدخل الدول المتقدمة فى الشئون الداخلية للدول المتخلفة بالوسائل السياسية مثل : التبنى بالمذهب الرأسمالى الذى يعتبرونه المذهب المثالى ، وبالتالى يجب أن يسود فى العالم كله بدون استثناء ، والأخذ بنظام تعدد الأحزاب مثلما هو منتشر فى الأنظمة الغربية ، وحرية الصحافة وحرية الفرد وحرية السوق والتجارة الخارجية ، وحقوق الإنسان وغيرها من المبادىء الفلسفية ، فالدول الغربية تتذرع الإخلال بهذه المبادىء فى الدول المتخلفة ، وبالتالى يجب التدخل لحماية حقوق الإنسان ، فالصومال مثله كمثل تلك الدول التى أصبحت ضحية لهذا التدخل فى شئونه الخاصة وتجهيز الجيوش الجرارة لتنفيذ هذه المخططات الاستعمارية .

ثانيا : من النايحة الاقتصادية :

نستطيع أن نقول بدون مبالغة إن الاقتصاد ومساعدات الدول الغربية للدول النامية أصبحت (بيت القصيد) للاستعمار الجديد . وبالرغم من أهمية هذه المساعدات المادية المقدمة من قبل دول الشمال إلى دول الجنوب ونقل التكنولوجية إليها واعتبارها من الأسس الهامة التى تقوم عليها العلاقات الدولية ، لأجل عالم جديد يرتكز على العدل والمساواة مابين الشمال والجنوب . ولدول الجنوب أن تطلب من أصدقائها فى الشمال مثل هذه المساعدات لتطوير الجنوب ولتبادل المنافع فيما بينهما .

*** المساعدات الغربية :**

لكن للاسف الشديد ـ عندما تتحدث الدول الغربية عن ربط المساعدات الغربية للدول النامية بمدى التزام هذه الدول بالتطبيق الديمقراطى الغربى ، فإن ذلك الربط ماهو إلا محاولة من قبل الدول الغربية للتدخل فى الشئون الداخلية لهذه الدول فى العالم الثالث بفرض قيم معينة عليها بصرف النظر عن مدى صلاحية هذه القيم للدول النامية .

ياترى هل هذه العلاقة مابين العالم المتقدم والعالم النامى تعتبر علاقة تبادلية ومتساوية الأطراف ؟

نترك الإجابة لمن يقرأ هذا الكتاب .

* **الديون الخارجية :**

وقد قيل من قديم الزمان (الدّين همّ فى الليل ومذلة فى النهار) **حقا وقد** قيل ، إن الديون الخارجية للعالم الثالث ، ماعدا الدول النفطية ، **أصبحت** الكابوس الذى يجثم على صدرها ويثقل كاهلها إنها تعيد الاستعمار **من جديد** إلى هذه الدول ، فهذه الدول ليست مستقلة بمعنى الكلمة **طالما تعانى من** نقص فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى وبالتالى **فهى مدينة حتى** أذنيها وإرادتها مكبلة ومقيدة بالقيود الاقتصادية ، **ويملى لها الشروط من قبل** الدول الدائنة .

* **صندوق النقد الدولى والبنك الدولى :**

هاتان المؤسستان الماليتان اللتان تسيطر عليهما الدول الغربية ومن يدور فى فلكها هما الأجهزة التى تنفذ **مخططات الاستعمار الجديد ، وهى تتعامل** مع جميع الدول النامية بقالب معد من قبلها ، **وهذه القوالب والهياكل المالية** لاتعرف التمييز مابين هذه الدولة وتلك مهما اختلفت ظروفها الاقتصادية والموارد المالية .

وإذا خالفت الدول النامية التى تدخل معها الاتفاقيات فسرعان ماتسد الأبواب فى وجهها ، ومن قبل جميع **المؤسسات النقدية ، فيكفيها نشرة** موجزة تعممها هذه المؤسسات ، **فالنتيجة المؤلمة لهذه الدولة التى حاولت** رفض شروطها هى التركيع أمامها ، **وبالتالى زوال هذه الدولة لأن شعوبها** تثور ضدها من أجل آثار التقشف التى تطحن هذه الشعوب .

فالشعب الصومالى ، أصبح ضحية لهذه المؤامرة .

وكانت قيمة الشلن الصومالى ، قبل إبرام الحكومة الاتفاقية مع صندوق النقد الدولى ، تساوى فى سعرها الصرفى ٦ **شلنات بالدولار الأمريكى** الواحد ، ثم وصل هذا الصرف إلى ٧٦٠٠ **شلن صومالى بالنسبة للدولار** الأمريكى الواحد فى فترة وجيزة جدا .

وسبّب هذا الوضع الاقتصادى المتدهور المفاجىء خلق ظروف اجتماعية متفجرة ، وزادت محنة الأشقياء المنكوبين والذين هم فى الغالب أقل الناس قدرة على حماية مصالحهم الخاصة . وقد خضع الصومال لمسألة التكيف البنيوى والشروط المشددة التى فرضها صندوق النقد الدولى على الصومال ليضطر إلى طلب معونته بسبب المشاكل التى يواجهها الصومال فى ميزان المدفوعات الناتجة عن عوامل خارجية كالدين الخارجى والمستحقات الناتجة عن هذا الدين والتى تخلف الصومال عن سدادها ، وهذه السلة السياسية التى اتبعها صندوق النقد الدولى تركت آثارها على الحكومة الصومالية لتواجه غضب شعبها ، بل لتواجه عنفها العارم ونفورها من النظام ، وزادت البلبة فى الأوسط الاجتماعية والاقتصادية ، وبدأت الايادى المجرمة تلعب دورها وتبث سمومها وأصبح شغلها الشاغل التهريب لثروات الوطن إلى الخارج .

ثالثا : من الناحية الاعلامية :

وكلنا يدرك مدى قيمة التأثير والتأثر المتبادل مابين وسائل الاعلام والجماهير الشعبية فى العالم ، وخاصة بعد أن وصلت وسائل الاعلام إلى هذا القدر من التقدم التكنولوجى واللانهائى ، وهذا التطور الذى لايعرف الحدود ، بل تبث إلى العالم كله تطبع للكل وتصل اليه فى لمح البصر وماذا ستكون النتيجة إذا استخدمت هذه الوسائل ضدك وضد بلدك ؟ بل هى موجهة عن قصد اليك ورائها أيادى ماهرة متخصصة تعرف كيف توجه هذه الوسائل ومدى فاعليتها والوصول إلى نفوس الناس ، وتعرف كيف تعزف الأوتار ومن أين تحرك الازرار ؟

وهذه الوسائل التى دست فيها الخبث والدهاء لعبت دورا هاما فى اثارة النعرة القبلية فى الصومال ، وقد ساهم فيها الصديق والعدو معا هذا عن جهل وذاك عن قصد ، سميها ماتسميها انسان لايعرف آثار فعله ونتيجته والعلاقة السببية مابين الفعل والنتيجة وانسان أخر يعرف الأساب والمسببات .

فالمعادلة هى الفهم والادراك وعدم الفهم والادراك .

« هذا الرجل بقى وحده فى الحياة بعد ان فقد اولاده الأربعة وزوجته فى الحرب الأهلية وهو واقف أمام

بيته المنهدم »

الفصل الرابع
دور القبلية

النظام القبلى نظام تاريخى من قديم الزمن ، ويعرف صورته البدائية فى كثير من الدول . وبمرور الزمن وتكوين الدول ذابت هذه القبائل والعشائر فى خضم النظم والقوانين ، وتضافرت جهودهم فى خدمة الوطن الأكبر ، وأصبح الإنتماء الأول لمصلحة الوطن دون النظر إلى المصالح العائلية والشخصية .

ولكن بعض الدول - ومنها الكثير من الدول العربية والافريقية احتفظت بنظامها القبلى جنبا إلى جنب مع النظام العام فى الدولة ، فهى فى المقام الأول تأتمر بأمر زعيمها الذى يزن الأمور ويوفق مابين مصلحة قبيلته ومصلحة الدولة ، وفى الغالب مايفضل مصلحة قبيلته أولا حتى ولو كان يعارض مصلحة الدولة .

للمجتمع قواعد وأسس ومن هذه الأسس مايلى :

أولا : علينا أن نحدد مصدر الخطر وأن نعتبر المجتمع كل واحد ، وأما التفاعلات الناتجة عنه فهى أجزاء من هذا الكل والتى ترتبط به ارتباطا جدليا . فالحركة بين الكل والأجزاء هى المقيدة والتى تعنى لمن الغلبة ؟ هل الكل أم الجزء ؟ وهناك جدلية الزمن ، ومن هذه التفاعلات الجدلية مع الزمن تبرز المحطات أعنى الاحداث التاريخية للمجتمع .

ثانيا : اعتبار الظواهر الاجتماعية معقدة بالتالى كلية (فردية) الا أنها ذات مستويات مختلفة فى درجة العمق ، وهناك ظواهر اجتماعية ملموسة وظواهر اجتماعية غامضة وكيف تنكشف الظواهر الاجتماعية الغامضة ؟ تنكشف الظواهر الاجتماعية الباطنية بالافعال الظاهرية التى تمارسها أفراد المجتمع ..

وإذا طبقنا هذه القاعدة على المجتمع الصومالى فمشكلتنا هى القبلية - فلعنه الله على القبلية - وإلى أى مدى أثرت هذه المشكلة على المجتمع الصومالى من النواحى السياسية والاقتصادية والادارية والاجتماعية والامنية ؟ للاجابة على هذه الاسئلة لاتحتاج منا بحثا طويلا ولانرهق أنفسنا

للاجابة عليها ، لان الأمور والأوضاع تكشف عن نفسها والأية واضحة كوضوح الشمس .

وهناك تناقض بين مايجرى ويتفاعل فى نفسية الانسان الصومالى وبين أفعاله الظاهرة فالنظام القيلى ليس قاصراً على الصوماليين بل هناك دول أخرى تقدس هذا النظام وتطبقه فى سلوكياتها اليومية بدون خجل أو حياء .. ومن هذه النقطة يدخل الانسان فى دائرة النفاق . والأية ، تنعكس عندنا ومعنى ذلك أننا نظهر ما لا نبطن أى ننافق ، وممارساتنا اليومية تنطلق من قصور القبلية العميق فى وجداننا ، وفى نفس الوقت ننفى ذلك ومن هنا يحدث التناقض الداخلى فى نفوسنا وهذا هو الفرق بيننا وبين الأقوام الأخرى - ولأجل ذلك حلت علينا المصيبة ، وبقول تبارك وتعالى: (ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر)

صدق الله العظيم

يبقى ماهو النفاق ؟

تعريفه : (أن يظهر الإنسان خلاف ما يبطن) . قال تعالى : ﴿ كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون ﴾ . صدق الله العظيم .

ويقول الرسول الكريم « من تعصب فليس منا » ويأتى التعصب من عدة طرق منها :

١ ـ التعصب فى الدين .
٢ ـ التعصب فى الرأى .
٣ ـ التعصب فى القبلية أو الفخيدة .

وكلها شرعا ممقوته ، ولكن نحن أبناء الصومال جعلناها عقيدتنا نخلص لعبادتها بل نتنافس فى أدائها وممارستها . أعتقد أن الاسلام لم يصل بعد إلى بشاشة قلوبنا . والله يهدنا إلى سواء السبيل ..

ألتمس المعذرة إذا جفوت أو تجاوزت .

يقول الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام « لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم » .

يؤمن المسلم الحقيقى بأن سعادته فى الأولى والثانية موقوفة على مدى تأديب نفسه وتطييبها وتزكيتها وتطهيرها وكما أن شقاءها منوط بفسادها وخبثها .

فالفكرة القبلية ماهى الاّ إنحراف عن قيم الفضيلة والتحضر والاخاء والمساواة الانسانية المعاصرة ، فهى ممارسات انحرافية اجتماعية لاتستقيم مع العقل المتطور لا مع المنطق السليم . فالصوماليون مارسوا النظام القبلى بصورته السيئة ، بل غاصوا فى التطبيق عليه حتى فقدوا كل شىء لأن النظام القائم آنذاك هو الذى طبق هذا النظام وأرغم الاخرين أن يتبعوه انتقاما منه ، ولكن عندما زال النظام فلم يحدوا ماينتقمون منه فحينئذ بدأوا أن يأكلوا أنفسهم .

ويقال (**ان النار إذا لم تجد ماتأكله تأكل نفسها**) وهذا ماحدث فعلا فى الصومال العزيزة علينا والتى نتمناها كل الخير والتقدم . وباختصار نستطيع ان نقول إن الخطوط الاجتماعية فى الصومال لم تستطع أن تدافع عن تركيباتها الاجتماعية من الحروب الأهلية الخبيثة التى انتشرت فى خلاياها ..

تعريف القبلية :

هى الفصل ما بين المواطنين لسبب مكان ولادتهم وانتمائهم القبلى ، ومن هذا التعريف ، كما اتخيل ، يعرف أنّ للقبلية ركنان :

١ - ركن موضوعى أو مادى - وهو المكان الذى يولد فيه الإنسان .

٢ - ركن معنوى - وهو إنتماء الشخص إلى قبيلة معينة وإعتقاده أنه فرد من هذه القبيلة .

وهذه القاعدة ليست مطلقة ، ويمكن أن ترد عليها استثناءات يعنى يمكن أن يولد الإنسان فى مكان ليس له إنتماء قبلى فيه ، فالقبلية نظام عشائرى تعرف به جميع الشعوب ومذكور فى تاريخها قديما وحديثا ، ومن الممكن جدا أن يكون لهذا النظام ايجابيات وسلبيات حسب تطبيقه فى الدول ويتفاوت ، حسنا وقبحا ، بقدر ممارساته الواعية وغير الواعية .

فهذا النظام مقبول فى فترة عدم وجود دولة تقوم بادارة المجتمع من حيث وضع التشريعات وتطبيقها وتقديم الخدمات الضرورية للمجتمع

وخاصة فى مجال الأمن وحفظه والسهر عليه من قبل الدولة ، وفى هذه الحالة يلوذ الفرد إلى قبيلته ليجد الحماية المطلوبة من اعتداءات القبائل الأخرى المجاورة والتى تكن الضغينة والأخد بالثأر والإنتقام من هذه القبيلة .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ان هذا النظام يصبح ممقوتا ومنبوذا اذا وجدت الدولة الرشيدة التى تقدم الحماية الكافية للمجتمع بوجه عام دون أدنى تمييز للتركيبات الاجتماعية .

فالصومال اليوم تعانى من ضربة قوية قضمت ظهرها من النظام القبلى بعد أن كانت دولة مثالية فى القرن الافريقى ، وكانت لها طموحات فى الماضى والحاضر والمستقبل ، وفى فجأة وجدت نفسها تمرغ فى الوحل القبلى وقد تبدد الحلم وتحطمت الآمانية على صخرة القبلية البغيضة .

ومما لاشك فيه ، أن يوما ما سوف يعود الروح إلى الاجسام وتعود الأحلام السعيدة وتتحقق الأمنيات ان لم نستطع نحن الاباء وسوف يستطيع الأبناء الأكثر حظا منا ، وستكون القبيلة فى نظرهم شبحا يفرون منه ويلعنون من أعماق قلوبهم ولاتجد القبيلة منهم منفذا إلى ضمائرهم ، ويمكن ان يكون هذا الحلم غير واقعى - على الأقل - فى الأعوام القادمة ولكنه وارد لأن المصيبة لها ارتداد عكسى ، لأن ماكثر شره حرم فعله .

ومن الممكن أن يبدو للبعض أن هذا الحلم قد مات ، ولكنى أقول انه لم يذبل نهائيا ولايزال عالقا فى ضمائرنا وبارقة الأمل تلوح فى الأفق البعيد .

وهذا الحلم لى ولغيرى من الرجال والنساء والشباب الذين نالوا على قدر من العلم ، غير الذين يستميتون للتربع على كرسى الحكم ولو على اشلاء الجثث .

نعم ، ان الاجناس الأخرى بدأت تسأل عن أى صومالى أو صومالية عندما تلتقى به أو بها ، انت من أية قبيلة تنتمى اليها ؟ أأنت من قبيلة فلان ام انت من قبيلة أخرى ؟ وهكذا تنهال الاسئلة عليهم ، فالبعض ينجرف مع التيار ويشرع فى تعداد القبائل فى الصومال ، والبعض يتلعثم ثم يتمالك على نفسه ويقول بكل صعوبة - لأن الواقع يكذبه - أنا صومالى وابن صومالى

لا ناقة لى ولا جمل مما يجرى فى الساحة الصومالية انها سحابة تمر وتنقشع ، وهذا الموقف الاخير من الصومالى هو الذى تميل اليه النفس المعاصرة .

وعلى الصوماليين تبديل العقليات والتفكير السياسى والاجتماعى ، وموقف الرفض والمعارضة الدائمة لكل شىء ، وتوجيه الانتقادات الغير المسئولة يجب أن تنتفى إلى الأبد ، اللهم الا اذا كانت المسألة بكل بساطة « خالف لتعرف » .

نعم ، عشنا لمدة طويلة تحت نير الاستعمار وتأثرنا بممارساته التى لا تمت بأية صلة لتوجهاتنا القومية وكانت المواقف بيننا وبينه متعارضة ومتناقضة وكان لنا الحق آنذاك أن نقف موقف المعارضة ، ولكن الظروف تغيرت منذ أن نلنا الاستقلال وأصبحنا نمسك زمام أمورنا وبالتالى يجب أن نغير رؤيتنا للأمور فى الداخل وفى الخارج وأن نتصرف بحكمة ووعى ، وأن نغير نظرتنا إلى الدولة وأن نعرف أن ممتلكات الدولة هى أموال الشعب ، فالدولة ماهى إلاّ خادمة للشعب .

ولكن ما حدث فى الصومال قبل وبعد سقوط النظام السابق يدل على عكس ذلك تماما ، نهب وسلب وتدمير لممتلكات الدولة أو الاموال العامة ، وبدون أن نشعر أن هذه الأموال أموالنا نحن كشعب وليست لغيرنا .

وكما قال الشيخ حسن العطار أحد أشهر شيوخ الازهر الشريف قولته المشهورة (ان بلادنا لابد أن تتغير أحوالها ، ويتجدد بها من المعارف ماليس فيها) .

فالتنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية فى بلدنا على الحضيض ولأجل ذلك لابد من رفع مستواها فى الأوساط الاجتماعية المختلفة من الحضر والريف ورفع المستوى السوسيولوجى ، وخاصة التركيز على المؤسسات التعليمية والقطاع العمالى (العام والخاص) .

وما أحوجنا فى المراحل القادمة ، وبعد أن تضع الحرب الأهلية أوزارها ، ما يسمى التوجيه الاجتماعى ، يعنى ذلك توجيه الأفراد والجماعات وبالتالى المجتمع ككل إلى أهداف معينة ، وتأييد هذه الأهداف أم الوقوف ضدها .

ومن البديهى أن يكون هذا التوجيه مخططا من حيث المجال والمستوى وبالطبع القائمون بهذه المهمة لابد من إعدادهم إعداد علمياً لكى ينفذوا هذه المسئولية الملقاه على عاتقهم .

يا ترى ما هو موقف الإسلام من القبلية الجاهلية ؟

إن للإسلام موقف واضح كالشمس من القبلية البغيضة .

يقول الرسول الكريم : « ليس منا من دعى إلى العصبية أو قاتل عصبية) .

ويقول أيضا : دعوها ، أى العصبية ، لأنها نتنه « أى متعفنة ورائحتها كريهة .

ويقول عليه أفضل الصلاة والسلام « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول كلاهما فى النار » . وإذا كنا ندعى الإيمان بهذا الدين الحنيف الذى يرفض القبلية فليكن إيماننا متطابقا بالمبادىء التى ينادى بها الإسلام .

فالإيمان الحقيقى هو ما وقر فى القلب وصدقه العمل ، فالإيمان بدون عمل صالح فليس بالإيمان الحقيقى . والعمل الصالح يتحقق من خلال عبادة وخلق وعمل .

« إنما الأمم الأخلاق فإن ذهبت أخلاقهم ذهبوا » .

وقد فسدت أخلاقنا وتغيرت وانعدمت منا خشية الله التى تدفع بنا إلى كل عمل صالح ، وتنهى عن كل عمل شر وإنحراف ، وما أصابنا من الويلات والكوارث والحرب الأهلية والمجاعة والتشريد ما هو إلا نتيجة لفراغ القلب من طاعة الله واستبداد الإنسان بالظلم والطغيان ، فالنهاية الموت يزحف على كل شىء ـ إنها نهاية مؤلمة .

لا أجد أن أقول سوى هذه الآية الكريمة ـ قال تعالى :

﴿ وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فإذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون ﴾ .

صدق الله العظيم

« الفصل الخامس »

آثار الحرب الأهلية

المبحث الأول : الآثار السياسية

أندلعت الحرب الأهلية فى العاصمة مقديشو فى يوم ٣٠ / ١٢ / ١٩٩٠ م حوالى الساعة الثانية عشرة بعد الظهر وكان الناس يظنون أنها مشاغبة سرعان ما تخمد ولكن الأمور كانت أعمق وأعنف من ذلك .

فالحرب الأهلية كانت تجرى منذ فترة ليست وجيزة فى الأقاليم الشمالية والأقاليم الوسطى ، تارة كانت تقوم ما بين القبائل القاطنة فى هذه المناطق ، وتارة تقوم ما بين القوات الموالية للنظام وبين القبائل وزحفت الحرب نحو العاصمة ، وكما قلنا كانت هناك حوادث سبقت قبل اندلاع الحرب ، وكانت بالنسبة للانتفاضة الشعبية فتيل البارود الذى نزع من فوهة البندقية ، وكان ما كان وجرى ما جرى ، حيث استخدمت فيها بالأسلحة الفتاكة المدمرة ، ولا يمكن لأحد أن يتصور أن دولة ما تفكر فى يوم من الأيام أنها تستخدم بمثل هذه الأسلحة الثقيلة ضد شعبها الذى قام وثار ضدها ناكرة أن هذا الشعب له الحق كل الحق فى إظهار إرادته وله الحق فى تغيير نظامه وتبديله بنظام آخر .

وفى الداخل ، تفتت وتمزق الشعب الصومالى إلى فخائذ وعشائر بدرجة أن الذى يحمل السلاح لا يعرف ضد من يحارب واختلط الحابل بالنابل وقتل من قتل وجرح من جرح وفر من استطاع أن يفر سواء فى داخل الوطن أو خارجه .

فالمؤسسات الدستورية إنهارت وبعضها شل من قدرتها منذ وقت ليس ببعيد حتى لا تقوم لها قائمة وكل شىء أفلت من السيطرة والتحكم وبدأت القوات المسلحة وهى مدججة بأسلحتها بالنهب والسلب والسرقة دون تمييز بالأموال العامة والخاصة وكل شىء أصبح مباحاً فى وجه هؤلاء حتى السفارات الأجنبية ، وهى المنطقة المحرمة دولياً أصبحت عرضة لهذا النهب والسلب ، أخذ القانون أجازة ولو لحين لست أدرى متى تنتهى هذه

الأجازة وأغلب الظن أنها ستطول ولكن الكل ينتظر بفارغ الصبر انتهاء هذه الإجازة للقانون والنظام العام فى الصومال .

فالمجتمع الصومالى تصدع والأفكار تباعدت والقلوب امتلأت بالحقد والكراهية والضغينة وبات الشعار الثأر والإنتقام والتشفى والأمراض الباطنية قد طفت على سطح المجتمع ، كل هذا لم يكن يحدث لو كانت القيادة تتمتع بحسن النية وكان لديها الرؤية الثاقبة للأمور والأحداث الجارية حولها ولكن الأنانية والفطرة الإنسانية وغريزتها تدخلت ولعبت دورها وفعلت فعلتها فى المجتمع الصومالى ومصيره . وأمام هذه الأحداث وأهوالها أقف حائراً .. وأسكت كالقطة بعد منتصف الليل .. وقلبى يدق كالطير فى وكره فى ليلة مظلمة ممطرة ... ونفثت الفوضى فى كل ركن من الوطن . حقا إنها مأساة !!! حلت على شعب آمن يكافح من أجل الحياة ومن أجل حياة سعيدة ومستقبل باهر ، وعادت عجلة تطوره إلى الوراء لسنوات بل وسنوات .

وأما بالنسبة لآثار الحرب فى السياسة الخارجية : أستطيع أن أقول أنها أصابت من صميم القلب سلباً . فالشعب الصومالى كان يحلم كغيره من الشعوب تحقيق أمانيه وأحلامه فى الوحدة وجمع شمل أجزائه المبعثرة ويخرج من عذاب التمزق الذى تسبب له الاستعمار الغربى وأعوانه عندما كانوا يسيطرون على المنطقة ويستعمرونها .

وقد تبدد هذا الحلم وأصبح ضرباً من الوهم ولو إلى حين ، لأننى أؤمن إيماناً راسخاً أن الشعوب يمكن أن تغير الوسائل التى تؤديها إلى غايتها ولكن لا يمكن أبداً أن نتنازل عن أهدافها القومية والمصيرية وهذه القاعدة ثابتة وفعالة فى نظر الشعب الصومالى .

فعلاقة الصومال مع العالم الخارجى توقفت تماماً والتى كانت قبل اندلاع الحرب فى العاصمة هشه ومهزوزه ، لأن الدول العظمى لا تعطى اهتماماً كبيراً فى القرن الأفريقى بعد إنهيار الكتلة الشرقية ، ووقف التنافس فيما بينهما فى مناطق النفوذ وقلّ الإهتمام بالموقع الإستراتيجى للقرن الإفريقى والمحيط الهندى واتجهت اهتمامات الغرب إلى أوروبا الشرقية ، سياسياً واقتصادياً وأمنياً ، وأصبح العالم الثالث بالنسبة للدول الغربية نسياً منسياً .

وهناك قضية حازت اهتمامات الدول الكبرى والتى تزامنت مع الأحداث فى الصومال ألاْ وهى الحرب الخليجية ، ووسائل الإعلام العالمية كلها أعطت الأولوية القصوى لهذه الحرب الخليجية وسلطت الأضواء عليها ولم تكن تعبأ ما يجرى فى الصومال وغيرها من الدول فى العالم الثالث مثل السودان وأثيوبيا ، وليبيريا الخ وبما أن العالم كله ولى وجهه عن الصومال فى محنته ومعاناته لم يتلقى المساعدات الإنسانية التى كان فى أمس الحاجة إليها ، سواء من الدول الشقيقة أو من الدول الصديقة ، وقد أصبحت السفارات الصومالية فى الخارج مشلولة .

المبحث الثانى : الآثار الاقتصادية

ومن المعلوم بوجه عام أن الحرب تدمر كل شىء ولا تنمى لا للإنسان ولا للإقتصاد بل هى وسيلة من وسائل الهلاك والدمار ، ناهيك إذا كانت الحرب أهلية تقع أحداثها فى المدن الكبرى والقرى وخاصة إذا عمت البلاد ولم تنحصر فى منطقة معينة .

وفعلا هذا ما حدث فى الصومال وقد شملت الحرب الأهلية كل المناطق فى الصومال ، ودارت أحداثها فى المدن والقرى على حد سواء .

ولكن المهم هنا فى هذا المبحث كيف أثرت هذه الحرب على الاقتصاد القومى ؟ ولابد أن نتناول فى هذا المضمار عدة نقط أعتبرها العمود الفقرى للاقتصاد الوطنى :

أولاً : الإنتاج الوطنى :

تمتاز الصومال بثروتها الزراعية والحيوانية والسمكية ، وهذه الثروات هبة من الله وكلها غير مستغلة فهى باقية بفطرتها التى فطرها الله عليها .

* الثروة الزراعية : عندما قامت الحرب الأهلية فى الصومال توقف النشاط الزراعى وخاصة فى الأقاليم الجنوبية حيث كانت الزراعة تتركز وذلك لأسباب عدة منها مثلا : الرعب والهلع الذى أصاب المزارعين من أجل الحرب وإنعدام أو فقد الخدمات الضرورية للزراعة مثل النفط والآليات اللازمة لها .

فالشعب الصومالى يستهلك أو يعتمد فى أكله اليومى على المنتجات الزراعية مثل الذرة والقمح والسمسم وإذا لم تتوافر هذه المنتجات فمعنى ذلك أنه يواجه مجاعة .

* الثروة الحيوانية : تقدر الثروة الحيوانية فى الصومال بحوالى ٤٢ مليون رأس تشمل الأبقار والأغنام والماعز والجمال وإيرادها من العملة الصعبة إذا صدرت إلى الخارج تبلغ حوالى ١٠٠ مليون من الدولار الأمريكى سنوياً .

وهذا المصدر الرئيسى للاقتصاد القومى بدأ ينقشع منذ أن بدأت الحرب الأهلية فى الأقاليم الشمالية وذلك عام ١٩٨٨ حيث كان « ميناء بربرة » الرئيسى لتصدير المواشى قد توقف ، واستمرت عملية التوقف حتى بلغت ذروتها عندما زحفت الحرب الأهلية للأقاليم الجنوبية وأكلت الأخضر واليابس وتجمد التصدير للمواشى إلى الخارج .

* الثورة السمكية : هذا القطاع الاقتصادى غير مستغل بتاتاً رغم وجود أجود أنواع الأسماك فى المياه الأقليمية للصومال ، والقلة القليلة المستغلة من الثروة السمكية قد توقفت تماماً بعد نشوب الحرب الأهلية .

ويقال إن العالم يكاد يتجه نحو إستهلاك الأسماك ويفضلها بدلاً من لحوم الحيوانات لأن فى لحومها دهون كثيرة تسبب بعض الأمراض ، والأسماك خالية من هذه الدهون ، إن صح هذا الكلام فالصومال مرشحة لازدحام سفن الصيد لأن مياهها غنية بالثروة السمكية الممتازة .

وبحسب معلوماتى الناقصة فى هذا القطاع لا أستطيع أن أجزم عدد الهيئات التى كانت مشغولة فى الثروة السمكية وكل ما أعرفه أن هناك شركة مشتركة ما بين الصومال وايطاليا وكانت تملك ثلاث سفن للصيد وكان اسمها SHIFCO .

أود أن أنوه هنا أن بعض الشركات الأجنبية أستغلت الأوضاع السائدة فى الصومال لدفن النفايات السامة فى المياه الإقليمية للصومال ، وغنى عن البيان عن مدى خطورة هذه النفايات وتأثيرها على الكائن الحى فى المدى البعيد ، وهذه الجريمة التى ترتكب ضد الإنسانية بوجه عام ، وضد الشعب الصومالى بوجه خاصة يجب تداركها من قبل منظمة الأمم المتحدة وهيئتها المختصة فى البيئة UNEP - لحماية البيئة الصومالية ومياهها الإقليمية .

وهناك أيضاً دول أجنبية أستفادت من الأحداث الدائرة فى الصومال وبدأت تنهب ثرواتها السمكية بطرق غير مشروعة .

فالصومال لها الحق أن تطلب من محكمة العدل الدولية بالتعويض إذا ثبت أن هذه الجرائم قد أرتكبت ضد الصومال ..

ثانياً : المؤسسات المالية :

* وزارة المالية : وهذه المؤسسة التى يطلق عليها وزارة المالية فهى تمثل جوهر المؤسسات المالية لكل بلد من بلدان العالم ، لأجل ذلك تعطى الأولوية القصوى لهيئاتها حتى لا يختل التوازن الاقتصادى أو المالى للوطن ، فيعتبرها رجال السياسة الترمومتر للهيكل الاقتصادى بالنسبة للوطن ، فالسيادة القومية والأمن القومى لا يمكن التحدث عنهما إذا كان هذه الوزارة لا تقف معهما ولاتمد إليهما متطلبات السيادة والأمن القومى .

يا ترى ! ما بالك إذا أصبحت هذه الوزارة مشلولة تماماً وأغلقت أبوابها بكل هيئاتها المتخصصة وظلت مبانيها كالكهوف تأوى إليها الحمير والقطط فى الليل وتهاوت على نفسها .

* البنوك : وكان فى الصومال كأى بلد فى العالم نوعان من البنوك هما : البنك المركزى والبنك التجارى وهذا الأخير قد أفلس وسد أبوابه فى جميع أنحاء الجمهورية وذلك قبل قيام الانتفاضة فى العاصمة وسرقت ممتلكاته والودائع الموجودة لديه والتى كانت تابعة للقطاع الخاص فاضحى الشعب الصومالى يقف أمام هذا البنك حائراً لا يعرف ماذا يفعل ؟ لأن أموال الناس نهبت خلسه وأخذ الغنى يصرخ أمام المسئولين لدى البنك ولم يكن يجد الاجابة الكافية ووجد نفسه معدماً فجأة وأخذ يهيم فى الطرق والشوارع والأهل ينتظرونه فى البيت ولا يدرى ماذا يفعل وماذا يقول ؟ وكانت تلك هى حالة البنك التجارى والأدخار .

أما البنك المركزى فبدأ يتوارى بين جدرانه لأنه خاب وفشل فى أداء واجبه القومى الذى هو مراقبة البنوك الأخرى وخاصة فيما يتعلق بتحركات العملة الصعبة ، وبينما كان يختفى ويخنس قامت القيامة وقامت الانتفاضة فى العاصمة وأصبح هدفاً للنهب والسلب وترك هاويا خاليا من كل شىء فكانت الأمور قد دبرت حتى لا يوجد أثر التلاعب الذى جرى فى داخل المؤسسات المالية .

* التجارة : وأما التجارة سواء كانت الخارجية أو الداخلية فبارت وتجمدت حيث لم يكن هناك لا للتصدير ولا للاستيراد وإن كان هناك ما يطلق عليه العملية التجارية فكانت لأفراد يتمتعون بالحماية الكاملة والرعاية الخاصة والإيراد يذهب إلى الجيوب الخاصة .

ثالثاً : الالتزامات الخارجية :

فالدول فى هذا العالم الحديث لا تستطيع أن تقف وحدها أمام متطلبات وتحديات العصر إلا إذا التجأت إلى المساعدات الخارجية لتتمكن من حل المشاكل الداخلية لأن إمكانياتها المادية مهما كثرت لا تكفى بذاتها ولا تصل إلى الاكتفاء الذاتى حتى الدول المتقدمة تساعد بعضها البعض فى بعض المجالات التكنولوجية فما بالك بالدول النامية ؟

وعلى هذا الأساس كانت الصومال مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالالتزامات الخارجية اقتصادياً ومالياً ، وكان لها علاقة مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وعليها ديون خارجية لهاتين المؤسستين وغيرهما وكما كان لها رابطة ثنائية مع كثير من الدول فى العالم وخاصة مع الدول النفطية أو الدول المتقدمة اقتصادياً وعليها مستحقات متأخرة من قبل هذه الدول أو المؤسسات الماليةُ .

وعندما ثارت الحرب الأهلية فى الصومال تعطلت هذه المعاملات الدولية وأغلقت أبوابها مما ترتب عليه الآثار الاقتصادية والمالية المدمرة بالنسبة للصومال . وهذه هى باختصار الآثار الاقتصادية التى خلفت الحرب الأهلية فى الصومال ، إنها كارثة حلت على هذا الشعب وجعلته يتقهقر إلى الوراء عشرات السنين .

المبحث الثالث : الآثار الأمنية الداخلية

فكلمة الأمن تتكون من ألفاظ ثلاثة وهى الألف والميم والنون ، و . نقف عليها وليس لديك مشكلة الأمن فليس لها قيمة تذكر عندك ولا تهتم بها ولا تلتفت إليها وتمر عليها مر الكرام ، ولكن الدنيا تقف عليها وهى عمادها وأركانها وبدونها تتساقط وتتهاوى على نفسها ، ولا يمكن لأى مجتمع من المجتمعات أن تقوم له قائمة ، فهى الأساس وحجر الزاوية بالنسبة لحياة البشر . وبدون الأمن لا تستقر الحياة ولا تعرف الهدوء والاستقرار ، والأمور كلها تترنح كأن هزة داخلية قد حدثت أو لمسة جنية قد أصابها .

وبدون الأمن لا نستطيع أن نتحدث عن التعليم والصحة والحركة الاقتصادية والنشاط التجارى والخدمات العامة ـ فيبدأ الإنسان أن يتحدث عن أنقاذ نفسه وأولاده وأعراضه تاركا وراءه كل ممتلكاته وعصارة حياته ومنجزاته ، وتصبح الناس كالفراش المبنوت وتقوم القيامة هذا يتجه نحو الشمال والآخر يتجه نحو الجنوب وذاك يهرول صوب الشرق والآخر يعدو صوب الغرب ، ويمكن أن يكون هؤلاء أقرباء ، وعندما يصل هذا إلى مكان يعتقد أنه آمن وتهدأ النفس يبدأ فى السؤال عن ابنه أو ابنته أو زوجته .... الخ ، فلا أحد يجيب عليه لأن الكل سواء فى الهم .

وفعلاً ، هذه الصورة القاتمة حدثت فى الصومال عندما هبت نار الحرب الأهلية فى العاصمة مقديشو ، ونتيجة لهذه الأحداث أنهارت المؤسسات الدستورية وأصبحت الفوضى هى السائدة وأفلت الأمن عن السيطرة ، وأخذ القوى يأكل الضعيف ، وأصبحت المحرمات مباحة وكأننا نعيش فى غابة الحيوانات المفترسة ، لا رابط لها ولا ضابط ولا نظام ، كل شىء فى مهب الرياح .

فتلك هى نتيجة الحكم إذا وقع الحكم فى يد مطلقة وأصبح الأشخاص فوق القانون بدلاً من أن يكون القانون فوق الأشخاص وهى القاعدة المألوفة ، أما بالنسبة للأجانب فإنهم تعرضوا للإبتزاز وولو هاربين .

وبحق الآله ... أليست تلك هى الكارثة بعينها ؟ هل يستحق الشعب الصومالى الآمن أن يذوق كل هذا العذاب وهذه المعاناة الإنسانية ؟ وبالله أى ذنب جنى ؟ وضد من ؟ فالمجتمع الدولى قد أخطأ فى حق هذا الشعب لأنه ترك وشأنه وأصبح مشغولاً عنه ولم يهتم بشئونه ، ولم يقدم إليه يد المساعدة فى معاناته وكأنه لم يكن جزءاً من المجتمع الدولى ، وخاصة من الدول الشقيقة .

التى كان من الواجب ان تهب لنجدة الشعب الصومالى فى الوقت المناسب ، ومهما يكن الأمر ، أجد لزاماً علىّ أن أقدم كل الشكر والتقدير ، نيابة عن الشعب الصومالى المنكوب ، إلى كل الدول والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية التى ساعدت وتساعد الشعب الصومالى لتخفيف محنته الحالية ، وذلك إنطلاقا من الدوافع الإنسانية ولو وصلت هذه المساعدات متأخرة .

المبحث الرابع : الآثار الاجتماعية

ومن البديهى والمنطقى أنه إذا اشتعلت الحرب الأهلية فى أى بلد من البلدان فلابد أن تتأثر الحياة الأجتماعية وتهتز بحسب شدة وعمومية هذه الحرب على المجتمع ككل . وهذه قاعدة عامة تصلح فى كل مكان وزمان .

أما بالنسبة للصومال فهذه الحالة لها وضع شاذ حيث أن الأمور أصبحت فوق التصور البشرى .

وإذا أردنا أن ننظر إلى بعض جوانب هذه الآثار الإجتماعية للحرب الأهلية فى الصومال نتناول الموضوعات التالية :

• **التعليم :**

اجتثت وسائل التعليم من أساسها وهوت إلى الحضيض بنوعيها الاساسى والجامعى ونهبت جميع وسائل التعليم ومنها الكتب والمطابع والكراسى وأجهزة التسجيل والالكترونيات وغيرها مما هو لازم للتعليم .

• **الصحة :**

وقد هاجر المرضى والأطباء من المستشفيات وأصبحت خالية من الحياة وبالتالى سرقت جميع أجهزة المستشفيات ومنها الأدوية والأسرة وأجهزة الأشعة وأحرق ما أحرق ودمر ما دمرّ وأضحت المستشفيات كقلعة أثرية .

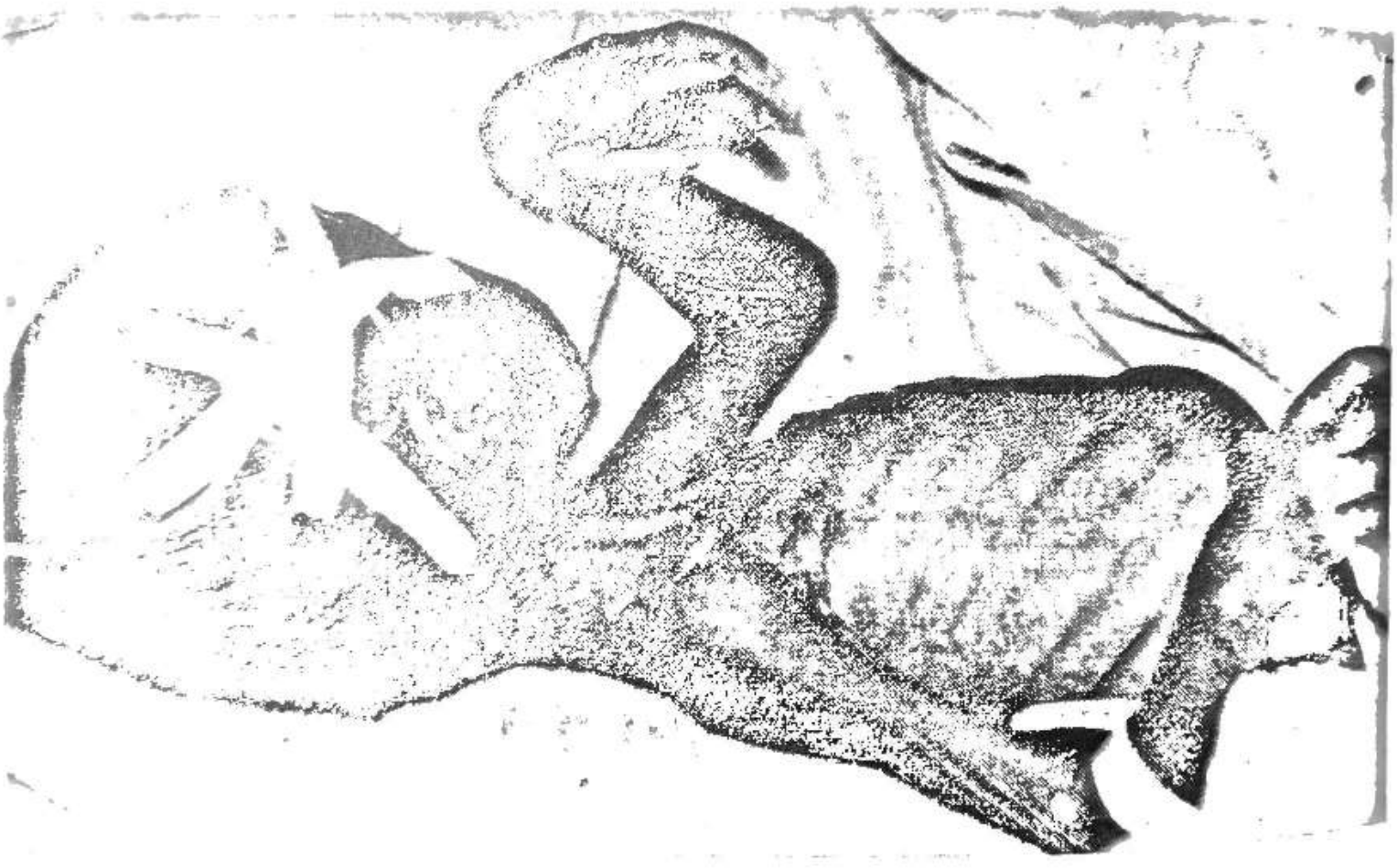

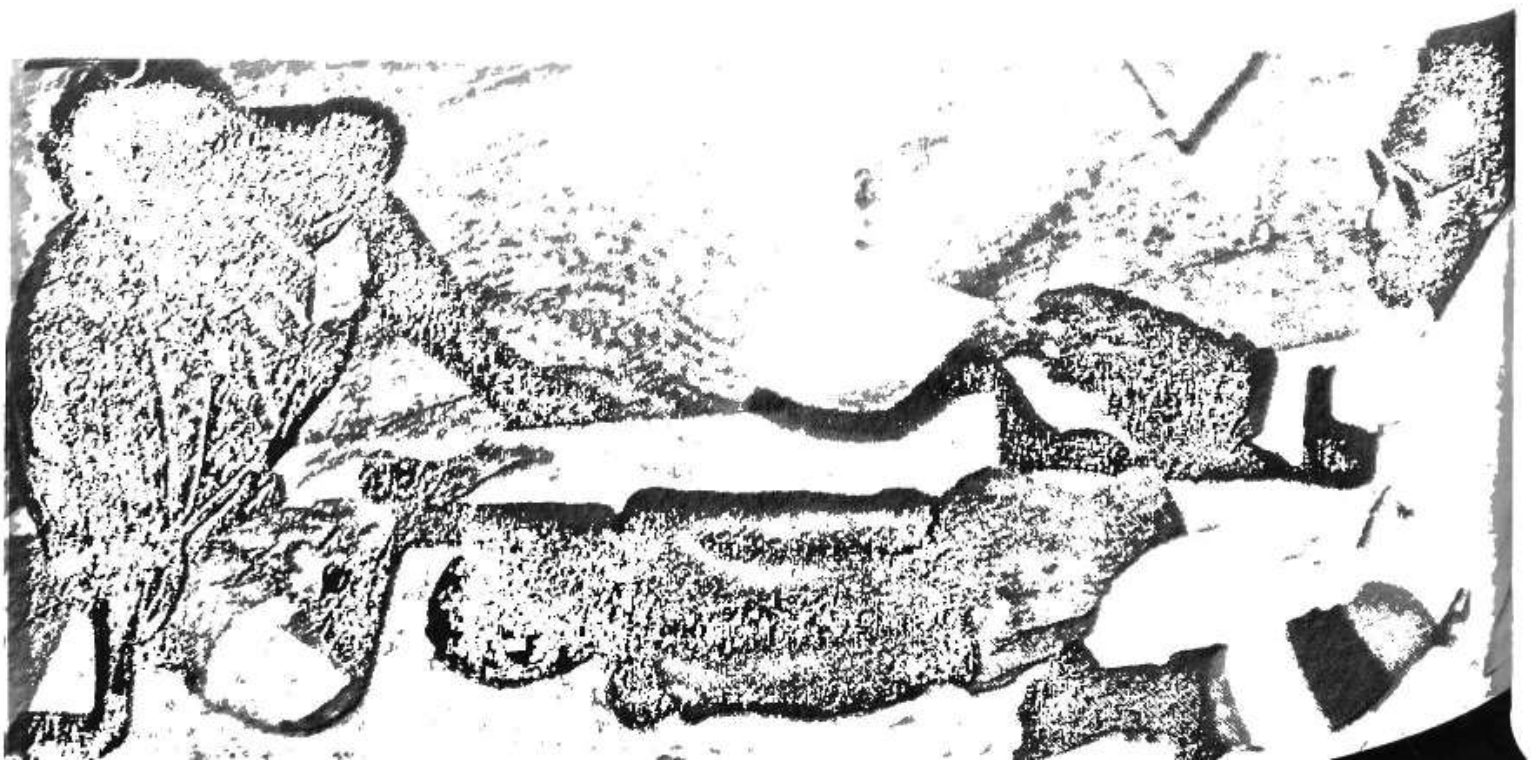

* **الخدمات الاجتماعية :**

ومما لاريب فيه أن الخدمات الاجتماعية لها دورها الحيوى فى الحياة العصرية أو بتعبير آخر دونها الحياة .

وهذا القطاع الهام هو أيضا أستؤصل ، وتوقفت المواصلات سواء كانت المواصلات الداخلية أو الخارجية ، كالخطوط الجوية والاتصالات السلكية واللاسلكية كما توقفت المواصلات الداخلية كالحافلات التى كانت تربط مابين الأقاليم والنواحى أحيانا بسبب فقد الوقود ، وقد تعطلت الفنادق والمطاعم ، وقد حرم الشعب من الكهرباء والمياه رغم حاجته الماسة للحياة الحضرية .

* **الادارة فى الاقاليم والنواحى :**

واذا كان الجسم الكبير قد أصيب بمرض عضال فلا أحد يزعم أن الأجزاء سليمة وصحيحة ، حقا إن الجزء يتبع الكل والفرع يتبع الأصل . فى الغالب - يمكن أن تكون هناك قاعدة شاذة ولو بالصدفة .

وهذا المنطق جرى مفعوله فى الادارات الاقليمية والنواحى فى الصومال بعد اندلاع الحرب الأهلية فيها وكل شىء فى الأقاليم والنواحى قد تجمد وقد هاجر الناس إلى الأرياف أو إلى الغابات وبالتالى نهبت الأموال العامة والخاصة وحرقت المكاتب العامة وكأن شيطان التدمير قد سكن الصومال أو قامت طامة صغرى .

المبحث الخامس : الآثار النفسية

إن الإنسان فى هذا الكون هو أكرم الكائنات الحية وهو الهدف من خلق الخليقة ، ويعيش فى هذا النظام الدقيق المتمثل فى هذه السنن الكونية فى الخلق والتكوين والتطوير .

يتبع المسلم فى هذه الدنيا تعاليم دينه إن كان مسلما حقا ، ومحاسن إسلامه الإيثار على النفس ، وحبه للغير وتنطبع نفسه بطابع الخير وحب الفضيلة والجميل ، يقول الرسول الكريم « لايؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه مايحب لنفسه » .

فالإنسان يأتى ويذهب ، ولو وصل فى هذه الدنيا إلى أعلى المراتب فى مجتمعه ، وعليه أن يقتنع بهذه الحقيقة المرّة .

فالإنسان يتكون من روح وجسد ، وإذا كان الروح مع الجسد منسجما ، فهذا الإنسان يكون فى حالة إتزان عقلى وسلوكه يتصف بالعقلانية ، أما إذا كان الروح غير منسجم مع الجسد فأصبح كل منهما فى وادٍ ، فتلك حالة الانشطار الشخصى أو الإنفصام أو الإهتزاز النفسى وعدم الثقة بالذات وبالتالى عدم الثقة بالناس فتلك كارثته وهلاكه .

الآن أتناول الإنسان بوجه عام ... الانسان بمشاكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والفلسفية ذلك الإنسان الذى يحاول أن يفهم وأن يتعرف نفسه .

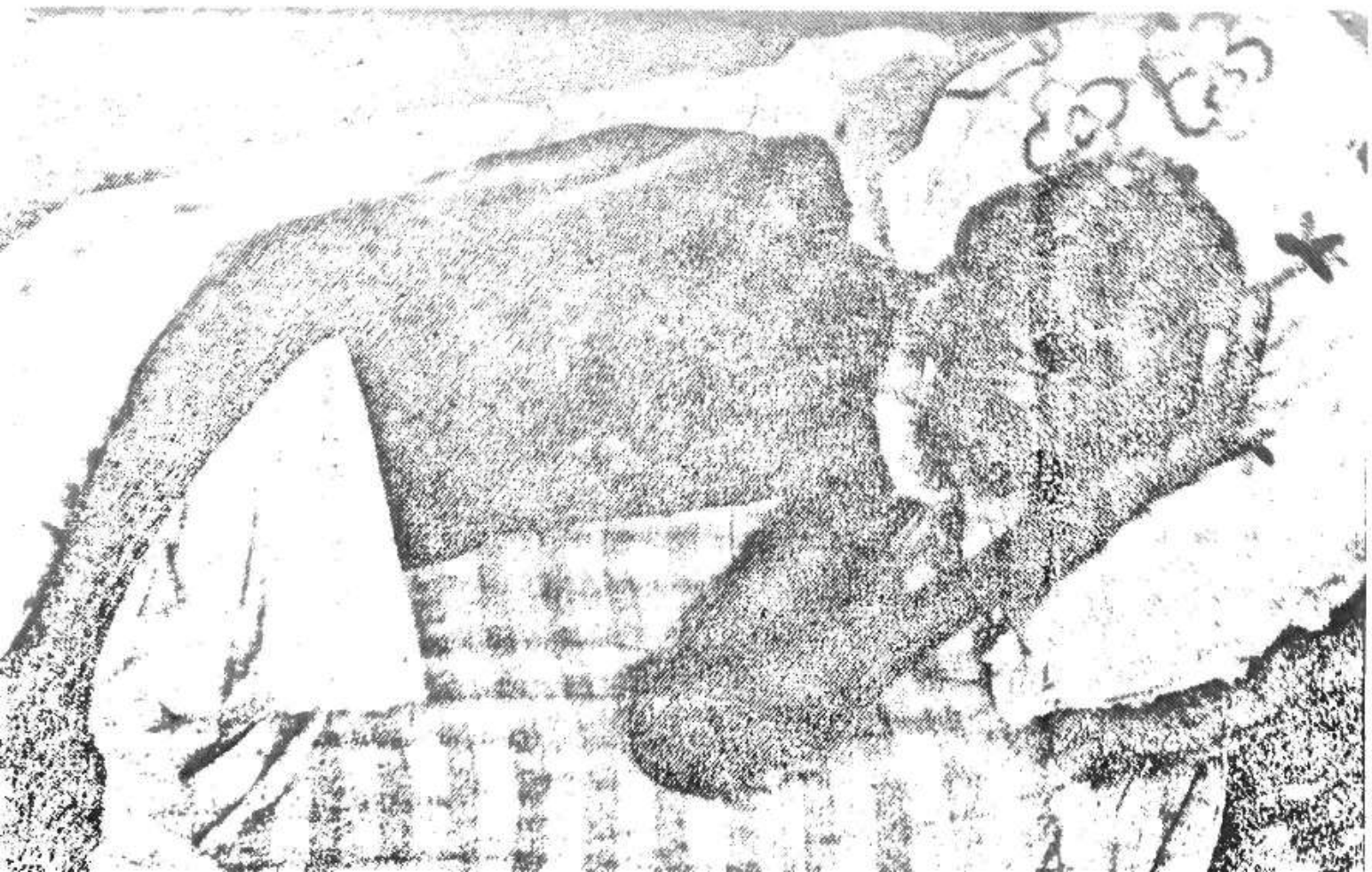

والإنسان فى أمس الحاجة إلى معرفة نفسه ... كائن يعيش فى لغز وغموض ،
وقد أجمع الفلاسفة على أنه يجيب على الأسئلة الآتية :

١ ـ ما الذى يمكننى أن أعرف عن الإنسان ؟

٢ ـ وما الذى ينبغى لى أن أعمله ؟

٣ ـ وما الذى استطيع أن أمله ؟

ولكن يمكن تلخيص الأسئلة الثلاث فى سؤال واحد :

ماهو الإنسان ؟

ويمكن أن يتساءل القارىء الكريم لماذا كل هذا الجدل الفلسفى حول الإنسان ؟

الإجابة باختصار ، لأن الإنسان هو ذلك الكائن الذى يسبب فى الكون الإضطراب والخوف والإنقسام والشرّ والقلق والعدم والدمار ، ولايتمتع بأية فضيلة أحيانا ولاتتضمن نفسه على أية براءة ، وفى الصومال ، وقد مورست أفعال قبيحة تقشعر منها الجلود ولاترتكبها حتى الحيوانات المفترسة ، وللأسف الشديد أن هذا المخلوق قد وهبه الله نعمة العقل والذوق الرفيع ، ولكنه لايستخدم هذه النعمة لمافيه خير الانسانية وخير لنفسه .

فعندما إشتعلت نار الحرب فى الصومال إختلّ توازن الشعب الصومالى ، روحا وجسدا وعمّ الرّعب والخوف والهلع فى جميع أنحاء الوطن ، وزال

العقل من كل ركن من أركان المجتمع ، وبدأ الصراع الداخلى يلعب دوره فى طبقات المجتمع الصومالى وتركيباته الإجتماعية .

أما بالنسبة للطبقة المثقفة أو المستنيرة فقد بدأت تسأل نفسها : هل تقف مع العشيرة وتدخل الحرب الأهلية أم أنها تقف ضدها وتتمسك بالأهداف القومية الكامنة فى الوحدة الوطنية ؟

القرار ليس هينا والاختيار صعب وخاصة إذا كان معنويا ـ حيرة نفسيه ـ وفى هذا الخصوص لا أستطيع أن أصدر الحكم وأجزم فيه ، فهل هذه الطبقة مالت وشجعت الحرب الأهلية أم أنها وقفت موقف الحياد ؟ هذه المسألة نتركها للتاريخ ، وهو الكفيل بالإجابة عليها ، ولاشك أن بعضهم أصاب الإنفصام .

وأما الطبقة الوسطى والدنيا ، فإنها غاصت من أخمس القدمين إلى الرأس وقد أصاب الزلزال المجتمع الصومالى ، وليس صحيحا أن الزلزال يحدث أثره فى الأرض ، بل إنه يصيب المجتمعات من الأعماق ويفتتها ويمزقها تمزيقا .

وقد شاع فى المجتمع الصومالى الحقد والكراهية والبغض والتنافر والتباعد ولو إلى حين ، لأن أولاد الأعمام الذين لهم مصالح مشتركة سرعان ماتلتئم الجروح وتزول الآثار ويصيب البلسم الشافى من جرح جارحه ، أدعو الله من كل قلبى أن يحدث ذلك فى المجتمع الصومالى فى الوقت القريب — اللهم أمين .

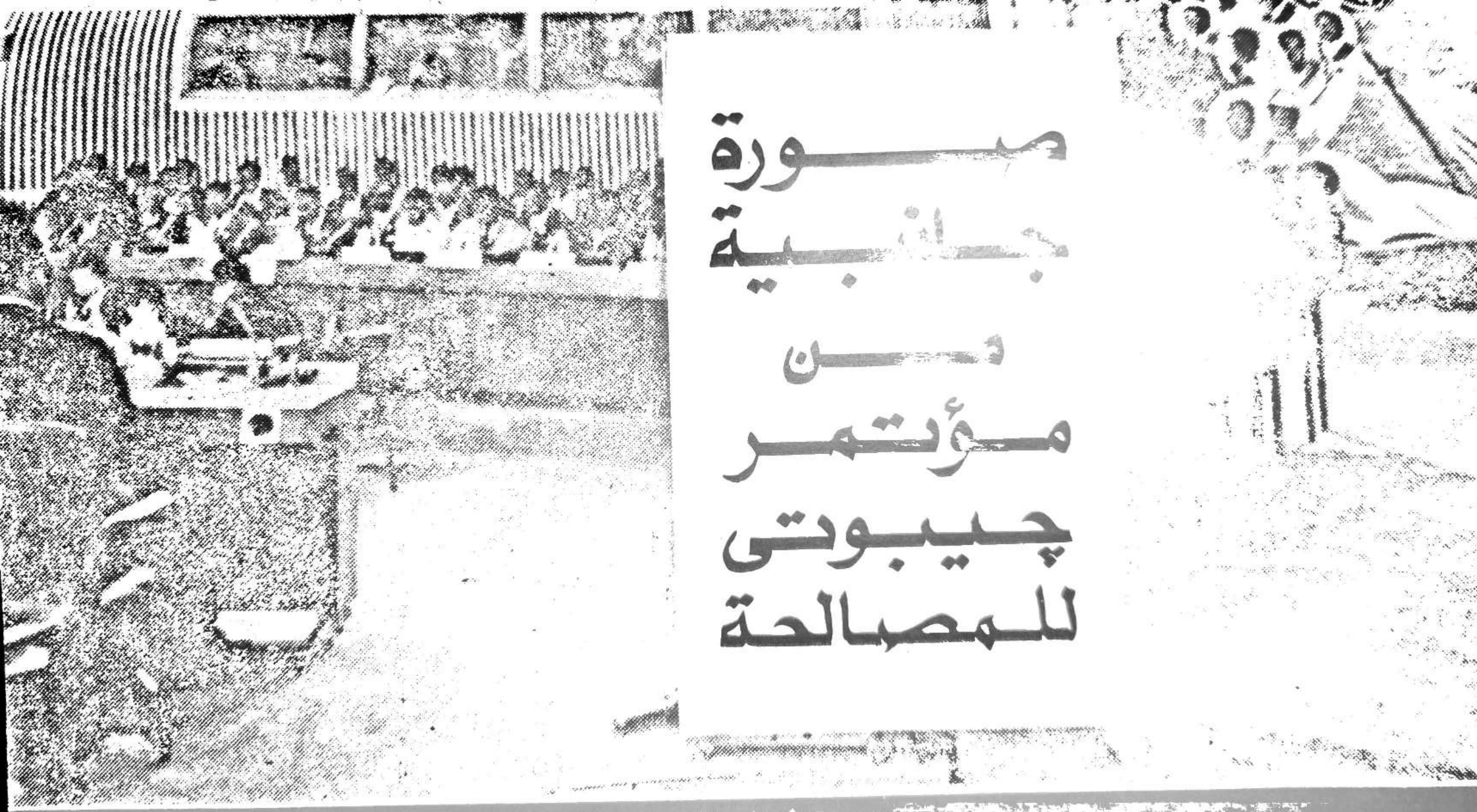

صورة جانبية من مؤتمر جيبوتي للمصالحة

الباب الثانى : نتائج مؤتمرى المصالحة الوطنية فى جيبوتى

« الفصل الأول »

المؤتمر الأول للمصالحة الوطنية

وبعد سقوط النظام فى الصومال بتاريخ ٢٦ / ١ / ١٩٩١ قامت مشكلة الشرعية فى الصومال ، لأن الرئيس المخلوع لم يسلم السلطة لأحد ، طبقا للدستور السارى المفعول آنذاك والذى ينص تسليم السلطة لرئيس البرلمان فى مثل هذه الظروف الإستثنائية ، ولم تتم مثل هذه الترتيبات الدستورية . وكان هناك فراغ دستورى كامل .

فمؤتمر الصومال الموحد الذى سيطر على العاصمة تقدم بترشيح رئيس جديد للبلد ألا وهو الأخ / على مهدى محمد ، ووافقت على الترشيح لجنة مكونة من : مائة شخص ـ ٧٥ من الشعب ، ٢٥ من الحكومة شكلها الرئيس المخلوع ـ وبدأ الناس يتساءلون هل هذا الإجراء يتطابق مع الدستور أم لا ؟

وهل هذه اللجنة لها الصلاحية الدستورية لتوافق على ترشيح الرئيس الجديد ؟

وهل المؤتمر الصوالى الموحد وحده يستطيع أن يختار رئيسا للجمهورية ، وغير ذلك من الاسئلة التى كانت عالقة فى أذهان الناس . ولكن بعد خمسة أشهر من هذا التاريخ وجه فخامة رئيس جمهورية جيبوتى الحاج حسن جوليد ابتيدون دعوة موجهه إلى جميع الفصائل الصومالية للاجتماع لأجل المصالحة الوطنية فى جيبوتى ولم تشترك الحركة الوطنية الصومالية فى هذا المؤتمر رغم توجيه الدعوة إليها لأسباب خاصة بها . وتم ذلك بتاريخ ٥ / ٦ / ١٩٩١ ، هذا بالنسبة للمؤتمر الأول .

أما المؤتمر الثانى فقد بدأ فى يوم ١٥ / ٧ / ١٩٩٢ .

وقد أختير فى هذا المؤتمر فخامة الرئيس على مهدى محمد ليكون رئيسا مؤقتا لجمهورية الصومال لمدة سنتين .

وفى هذا الاختيار الجماعى للمؤتمرين وجدت الشرعية فى الصومال التى كانت تحوم حولها الأسئلة والإستفسارات ، واليكم قرارات المؤتمرين بإختصار :

هذا المؤتمر الذى عقد فى جيبوتى من ٥ إلى ١١ يونيو ١٩٩١ بعد أن قام أعضاء لجنة الحكماء للمصالحة بين أبناء الشعب الصومالى والحركات التالية :

١ ـ الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال .
٢ ـ الحركة القومية الصومالية .
٣ ـ مؤتمر الصومال الموحد .
٤ ـ الحركة الديمقراطية الصومالية .

تلبية للنداء الذى وجهه رئيس جمهورية جيبوتى الحاج حسن جوليد ابتيدون يوم ٧ مايو ١٩٩١ ، أفتتح المؤتمر الوطنى للمصالحة بين أبناء الشعب الصومالى فى جيبوتى العاصمة .

وقد أفتتح رئيس جمهورية جيبوتى المؤتمر يوم ٥ يونيو ١٩٩١ م وناشد رئيس الجمهورية فى كلمة الافتتاح المشاركين أن يوحدوا جهودهم من أجل ايجاد الحلول المناسبة للمشاكل التى يتعرض لها الصومال وأن يعملوا بحكمة فى اتجاه الصالح العام ومستقبل الصومال .

وقد شكر فخامة السيد / آدم عبدالله عثمان باسم لجنة الحكماء فخامة الحاج حسن جوليد أبتيدون رئيس جمهورية جيبوتى وحكومته لاعدادهم لهذا الإجتماع والاستقبال الحار الذى أعدوه للمشاركين ، وبهذه المناسبة تعهد فخامة / أدم عبدالله عثمان بأن لايدخر الجهد وأن يعمل باخلاص للوصول إلى اتفاق لإحلال سلام دائم وضمان الوحدة الصومالية .

وفى أعقاب جلسة الافتتاح أختير فخامة / آدم عبد الله عثمان ، وهو أول رئيس لجمهورية الصومال المستقل لرئاسة الاجتماع وعاونه كل من السادة /

عبدالرزاق حاج حسين ومحمد حاجى ابراهيم عجال وهما رئيسا للوزراء فى الحكومات التى سبقت عام ١٩٦٩ ، كما حضر الاجتماع مجموعة الحكماء الذين تطوعوا للبحث عن السلام فى الصومال .

إنّ مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية :

- واضعا فى الاعتبار ضرورة وضع حد للحرب بين الأشقاء وللسفك اليومى للدماء الصومالية .
- واضعا فى الاعتبار الحاجة الملحة لحماية الأراضى الصومالية من التدمير والنيل من وحدة البلاد والشعب المتهددان الآن
- واضعا فى الاعتبار ضرورة أن توحد الجبهات قواها وفكرها من أجل إستعادة كيان الشعب الصومالى وأن يواجه كل خطر جديد .

- واضعا اهتماما خاصا لنصائح فخامة / الحاج حسن جوليد أبتيدون رئيس جمهورية جيبوتى وشعبها من أجل إعادة السلام فى البلاد .

أقر المندوبون بالنقاط التالية المدرجة فى جدول الأعمال :

١ - مناقشة الإجراءات الواجب اتخاذها ضد محمد سياد برى وأنصاره واتخاذ قرار بالاجماع فى هذا الشأن .

٢ - مناقشة الوسائل التى بمقتضاها يمكن إعادة السلام فى الصومال .
٣ - مناقشة جدول زمنى لتحديد ميعاد لعقد مؤتمر المصالحة .
٤ - مناقشة مشاكل شمال الصومال .
٥ - مناقشة فكرة تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية وبعد أن تمت مناقشة النقاط المذكورة بالاستفاضة أبدى مندوبو الجبهات الإخلاص وحسن النية وقرروا مايلى :

١ - قرر المؤتمر أن محمد سياد برى الذى خلعه الشعب ومجموع المعارضة الصومالية يوم ٢٦ يناير ١٩٩١ قد ارتكب جريمة فى حق الشعب الصومالى وأن وجوده يمثل تهديدا مستمرا للسلام والأمن ووحدة الشعب الصومالى ، ولهذا السبب فقد قرروا النقاط التالية :

الشعب الصومالى وأن وجوده يمثل تهديدا مستمرا للسلام والأمن ووحدة الشعب الصومالى ، ولهذا السبب فقد قرروا النقاط التالية :

(أ) توجيه نداء لمحمد سياد برى لمغادرة البلاد خلال مدة معينة .
(ب) فى حالة الرفض العمل معا لإستخدام القوة ضد شخصه .
(جـ) مُحاكمة سياد برى أمام سلطة قضائية مختصة وكذلك أنصاره الأمس واليوم .

٢ - يوجه المؤتمر نداء للسلام العام إلى جميع العناصر الوطنية ويناشد المؤتمر الشعب الصومالى أن يبدل جو العداوة بالتفاهم المشترك . كما يناشد الحركات المتصارعة بوقف اطلاق النار فورا منعا لاهدار دماء الشعب الصومالى التى تسفك دون ماطائل عملا بالحكمة التى تقول :

« الحرب تحرمك حياة إبنك أما السلام فيعطيك أبناء » . وفيما يتعلق بوقف اطلاق النار فان ٤ (أربع) حركات متصارعة قد تعهدت بتطبيق هذا القرار بشكل شامل وهى الجبهة الديمقراطية لانقاذ الصومال ، الجبهة القومية الصومالية ، مؤتمر الصومال الموحد ، الحركة الديمقراطية الصومالية .

٣ - تقرر أن تكون تسمية الإجتماع المقبل مؤتمر المصالحة الوطنية لشعب الصومالى . وسوف يعقد المؤتمر التالى للمصالحة الوطنية للشعب الصومالى فى جمهورية جيبوتى خلال فترة شهر إعتبارا من ١٣ يونيو ١٩٩١ .

وتقرر أن يشارك فى هذا المؤتمر الحركات التالية :
الجبهة الديمقراطية لانقاذ شعب الصومال ، الجبهة القومية الصومالية ، مؤتمر الصومال الموحد ، الحركة الديمقراطية الصومالية .

كما تم الإتفاق على أن لايتعدى عدد المندوبين الرسميين لكل حركة ٧ (سبعة) أعضاء ويشتمل جدول أعمال المؤتمر الثانى للمصالحة الوطنية النقاط التالية :

(أ) اعداد دستور مؤقت .
(ب) اختيار أعضاء برلمان مؤقت .
(جـ) انتخاب رئيس جمهورية مؤقت .
(د) تشكيل حكومة وحدة وطنية إنتقالية مؤقتة .

وسوف تشكل لجنة لإعداد هذا الإجتماع من جمهورية جيبوتى والحكماء الذى ترأسوا الإجتماع الأول والأعضاء الممثلين للجبهات .

٤ - قرر المؤتمر أن الوحدة الوطنية ووحدة الأرض والتراب الوطنية مقدسة . ويوجه نداء للمسئولين فى الحركة الوطنية الصومالية وبقية الأخوة فى محافظات شمال الصومال للمشاركة فى مؤتمر المصالحة الوطنية للشعب الصومالى .

وعلاوة على ذلك فقد قرر المؤتمر إرسال وفد يضم من جانب أعضاء لجنة الحكماء الذين ترأسوا الإجتماع وممثلى الحركات الاربع الى محافظات شمال الصومال . وقد وافقت كل الوفود التى شاركت فى المؤتمر بالاجماع على أن تعرب عن خالص إمتنانها وعظيم تقديرها لرئيس جمهورية جيبوتى الحاج حسن جوليد ابتيدون وللشعب الجيبوتى للإستعداد الذى أبدوه ولتعاطفهم . وفى الختام فان مندوبى الحركات المذكورة قد تعهدوا بوضع القرارات التى اتخذت خلال الإجتماع فى حيز التنفيذ .

وقد أختتم فخامة الرئيس / حسن جوليد أبتيدون المؤتمر يوم ١١ يونيو ١٩٩١م .

توقيع ممثلوا الجبهات الاربع :

السيد / موسى عثمان فارح	ممثل عن الجبهة الديمقراطية لانقاذ الصومال
السيد / حسين حاج محمد بود	ممثل عن المؤتمر الصومالى الموحد
السيد / عمر معلم محمد	ممثل عن الحركة القومية الصومالية
السيد / عبدى موسى ميو	ممثل عن الحركة الديمقراطية الصومالية

وقد وقعوا على هذه الوثيقة أمام :

السيد / آدم عبدالله عثمان	أول رئيس للجمهورية الصومالية
السيد / محمد حاج ابراهيم عجال	رئيس وزراء سابق
السيد / عبد الرزاق حاج حسين	رئيس وزراء سابق

وكذلك أمام :

السيد / مؤمن بهدون فارح	وزير الخارجية والتعاون لجمهورية جيبوتى

وقد وقع هؤلاء أيضا الوثيقة النهائية .

« الفصل الثانى »

المؤتمر الثانى للمصالحة الوطنية

وقد إشترك فى هذا المؤتمر الذى تم إنعقاده فى جيبوتى الجبهات التالية :

- الجبهة الديمقراطية لانقاذ الصومال
- الحركة القومية الصومالية
- المؤتمر الصومالى الموحد
- الحركة الديمقراطية الصومالية
- الاتحاد الديمقراطى الصومالى
- الجبهة الصومالية الموحدة

وكذلك الحكماء الصوماليون الذين يقومون بالمصالحة الوطنية :

وتنفيذا لقرارات المؤتمر الأول الذى عقد بعاصمة جمهورية جيبوتى . تم الإجتماع مرة ثانية فى مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالى فى جيبوتى العاصمة .

افتتح فخامة الرئيس / الحاج حسن جوليد رئيس جمهورية جيبوتى المؤتمر الذى إنعقد ما بين ١٥ ـ ٢١ من شهر يوليو ١٩٩١ واشترك فيه كل من : ـ

- فخامة الرئيس / دانيال أرب موى رئيس جمهورية كينيا ، وفخامة الرئيس / يويرى موسيفينى رئيس جمهورية أوغندا ، والدول التالية :
- المانيا ، والولايات المتحدة الامريكية ، وفرنسا ، وايطاليا ، والمملكة العربية السعودية ، مصر ، ليبيا ، نيجيريا ، أثيوبيا ، كينيا ، أوغندا ، السودان ، عمان ، الاتحاد السوفيتى ، الصين ، وكذلك المنظمات الاتية :
- جامعة الدول العربية ، منظمة الوحدة الافريقية ، منظمة المؤتمرالاسلامى ، الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، ومنظمة ايجاد (I.G.A.A.D)

وقد ألقى فخامة الرئيس / الحاج حسن جوليد ابتيدون كلمة فى المؤتمر عبر فيها عن أهمية هذا المؤتمر وأهدافه ، وحذر من أى تأخير يحدث لإتخاذ القرار حول الأمن والاستقرار بالنسبة للصومال سيعتبر كارثة ينبغى نجنبها .

وألقى فخامته كلمة مؤثرة جاء فيها « علينا أن ننسى الماضى والأحداث الأليمة التى حدثت ، وأن ننظر إلى المصالح العليا والمصير المشترك ووحدة الصومال » .

وبعد ذلك ، أخذ الكلمة السيد / آدم عبد الله عثمان رئيس المؤتمر وتحدث بإسم زملائه وإسم الحركات المشتركة فى المؤتمر .

شكر السيد / آدم عبد الله عثمان فخامة الرئيس / حسن جوليد أبتيدون ودولة وشعب جيبوتى على تنظيم هذا المؤتمر التاريخى الذى خصص من أجل الوحدة الصومالية والإستقرار الدائم فى الصومال .

وقررت الحركات الصومالية المشاركة فى مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية ، وبعد أن استمعت إلى نصائح الوفود الشقيقة والصديقة المدعوة إلى المؤتمر وذلك فى اليوم الثالث ، اختيار لجنة مكونة من ٣٠ عضوا تبحث بنود جدول الأعمال الذى أقره المؤتمر .

واختارت كل منها ٥ أعضاء لها فى لجنة الثلاثين ، ناقشت اللجنة بنود جدول الأعمال على النحو التالى :

البند الاول : موضوع محمد سياد برى وأعوانه واتخاذ موقف موحد نحوهم .
البند الثانى : المسائل الأمنية وكيفية إعادتها للوطن .
البند الثالث : وحدة الصومال .
البند الرابع : موضوع تشكيل حكومة تشارك فيها كافة العناصر .
البند الخامس : ما يستجد من أعمال

وافقت على هذا الجدول جميع الحركات المشاركة فى المؤتمر وبعد مناقشات مستفيضة أتفقت على ما يلى :

١ ـ شن حرب مسلحة مشتركة ضد سياد برى

- تقوم الحكومة المؤقتة بتنفيذ هذا البند وإذا تم أسر سياد برى ينبغى تقديمه للمحاكمة .

٢ ـ وقف اطلاق النار

(أ) يجب وقف اطلاق النار بصفة عامة بين الجبهات المتقاتلة فى الحرب الأهلية الصومالية وذلك إبتداء من الجمعة الموافق ١٩٩١/٧/٢٦ م .

(ب) على كل مجموعة أن تقوم بتنفيذ وقف اطلاق النار بصفة تامة وأن تعمل على إعادة الإستقرار إلى الوطن .

(جـ) تقوم لجنة صومالية مكونة من حكماء المصالحة الوطنية ، والجبهات ، والحكومة بالإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار وتثبيت الإستقرار فى جميع أرجاء البلاد .

(د) على الحكومة إتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان إستتباب الأمن والإستقرار فى البلاد .

٣ ـ الوحدة

أكد المؤتمر على أن الوحدة الوطنية ووحدة الأراضى والتراب الوطنى الصومالى مسألة مقدسة .

وعلى الحكومة التى يتم تشكيلها المحافظة على الوحدة الوطنية للشعب الصومالى ، وإعتبارها مسألة غير قابلة للتصرف .

٤ ـ تشكيل الحكومة :

(أ) قرر المؤتمر العمل بصفة مؤقتة بدستور عام ١٩٦٠ م وذلك لمدة لا تزيد عن العامين إبتداء من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية . أما فيما يتعلق بتشكيل الحكومة فسوف يكون ذلك على أساس الإتفاق الذى تتوصل اليه الجبهات .

(ب) قرر المؤتمر تشكيل مجلس تشريعى يتكون من ١٢٣ عضوا وذلك على أساس المحافظات التى كانت قائمة حتى عام ١٩٦٩ م . ويكون للمجلس رئيس ونائبان للرئيس .

(جـ) قرر المؤتمر أن يحكم البلاد على أساس حكم ذاتى للأقاليم ، وأن ينص على ذلك فى الدستور .

(د) قرر المؤتمر بأن ينص الدستور على عضوية الصومال فى جامعة الدول العربية وأن يكون كل من اللغتين العربية والصومالية لغة رسمية للبلاد .

(هـ) قرر المؤتمر بأن يكون السيد / على مهدى محمد رئيسا مؤقتا لجمهورية الصومال لمدة عامين إبتداء من يوم أداء اليمين الدستورية .

(و) قرر المؤتمر أن يكون تعيين نائبين للرئيس على النحو التالى :

- النائب الأول للرئيس من الحركة الديمقراطية الصومالية .
- النائب الثانى للرئيس من الجبهة الديمقراطية للانقاذ الوطنى أو من الحركة القومية الصومالية .

(ز) أن يكون رئيس الوزراء من شمال البلاد .

(حـ) أن يكون رئيس المجلس التشريعى من الجبهة الديموقراطية للانقاذ الوطنى أو من الحركة القومية الصومالية .

(طـ) أن يكون نائبى رئيس المجلس التشريعى من الاتحاد الصومالى الديمقراطى أو من الجبهة الصومالية الموحدة .

(ى) قرر المؤتمر تكليف الحكومة المؤقتة بإعداد الدستور وإجراء إنتخابات ديمقراطية حرة فى البلاد ، يتم من خلالها إنتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان ، وأن تتبنى سياسة تصون حرية الأفراد والجماعات وذلك وفقا لأحكام الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وأن تطبق فى البلاد نظام الحكم الذاتى للأقاليم .

(ك) قرر المؤتمر تشكيل لجنة لتقصى الحقائق حول الخسائر التى لحقت بالأرواح والممتلكات بسبب الحرب الأهلية ، وأن تعد تقريرا حول هذه المسألة . وعلى الحكومة إتخاذ الإجراءات اللازمة فى هذا الصدد .

(ل) تتعهد كل من الحركات التالية :

- الجبهة الصومالية للانقاذ الوطنى
- الحركة القومية الصومالية
- المؤتمر الصومالى الموحد
- الحركة الديمقراطية الصومالية
- الاتحاد الديمقراطى الصومالى
- الجبهة الصومالية الموحدة

بتنفيذ هذه القرارات التى اعتمدها المؤتمر الثانى للمصالحة الوطنية الصومالية .

أختتم فخامة الرئيس / حسن جوليد أبتيدون رئيس جمهورية جيبوتى أعمال المؤتمر فى ١٩٩١/٧/٢١ م (إنتهت قرارات موتمرين) .

أما بالنسبة للحرب الأهلية التى استمرت بعد إخراج سياد برى من العاصمة ، وبعد انعقاد مؤتمرى جيبوتى ، ما هى الآ حرب لا هدف لها ولاتستند على أية مبررات حتى تزهق ارواح الأبرياء من الشعب الصومالى ، بل هى تنطلق من الأطماع الشخصية للوصول إلى الحكم والصراع لأجله .

وأعتقد أنّ الشعب الصومالى لم ولن يرضى الدكتاتورية العسكرية بعد ان ذاق مرارتها لفترة طويلة بلغت واحد وعشرون سنة ، ولقى فيها من المعانات التى شملت على جميع النواحى فى حياة المجتمع الصومالى .

فهذا الشعب الذى حرم منه هذا الحق الوطنى ليكون سيد أمره فى حياته السياسية والإقتصادية والإجتماعية .

وبناء على هذا ، فإنه لن يقبل ابدا غير الحرية الديمقراطية وإختيار ممثليه فى الحكم بمحض إرادته الحرة بعيدة من الرهب والوعيد والتزوير .

آدم عبدالله عثمان
رئيس الجمهورية الصومالية (سابقاً)

« الفصل الثالث »

رجل دولة وفن القيادة

فعلماء الإجتماع وعلماء النفس قد أسهبوا فى تعريف الشخصية والقيادة وقال فى الشخصية :

هى آداة التفاعل الإجتماعى ووسيلة الفرد للتأثير المتبادل بينه وبين بيئته الإجتماعية التى يعيش فيها ، ومن هذه النقطة أعنى نقطة التفاعل الإجتماعى بالذات يمكن معرفة وقياس الشخصية كيف أنها تتعامل وتتفاعل مع وسطها الإجتماعى .

وقالوا فى القيادة :

فالقائد أو الزعيم هو الفرد الذى له من القدرة والإمكانيات ما يمكنه من أن يوحى للآخرين بالثقة به ، وبالتالى يتصرفون ويفكرون بالطريقة التى يراها هو . اذن فن القيادة هو (القدرة على التأثير فى جماعة معينة حتى تتعاون لتحقيق هدف تشعر أنه ينال بأهمية كبرى عندهم) .

وهذه نبذة تاريخية لحياة الزعيم والرئيس / آدم عبد الله عثمان وهو من مواليد عام ١٩٠٩ م ، ولد فى مقاطعة بلدوين وتدرج فى السلم الادارى حتى وصل إلى أعلى المسئوليات من ممرض وكاتب ونائب لرئيس البرلمان (مجلس الوصاية) ثم رئيس البرلمان ثم رئيس الجمهورية .

١ ـ ممرض من سنة ١٩٢٨ ـ إلى ١٩٣٣ م .
٢ ـ كاتب من سنة ١٩٣٣ ـ إلى ١٩٤٥ م .
٣ ـ نائب مجلس الوصاية من ١٩٥١ ـ إلى ١٩٥٥ م .
٤ ـ رئيس البرلمان من ١٩٥٥ ـ إلى ١٩٦٠
٥ ـ رئيس الجمهورية من سنة ١٩٦٠ ـ إلى ١٩٦٧ م

هذه الشخصية الصومالية التى أصبحت الرئيس الأول لجمهورية الصومال بعد استقلالها عام ١٩٦٠ م وكان رجل دولة وثابت المبدأ وعنيدا فى الدفاع عن الحق ولا تتغير صفاته وممارساته فى ادارة دفة الدولة ، وكان مثالا حيا للزعامة النزيهة الواعية المدركة لعواقب الأمور ، وهذا الزعيم الفذ فى نوعه الديموقراطى ، الذى كان يؤمن ان السيادة للشعب وليس لغيره ، وكان قائد المسيرة فى أول أيام الإستقلال وقاد البلاد لسبع سنوات بدون مشاكل وأحداث تذكر ، وما أكثر المشاكل فى زمن رئاسته ولكنه حلل المشاكل بكل حكمة وحنكة ودراية . وخرج من السياسة بطريقة ديموقراطية مثلما جاء ولم يتشدق بالسلطة مثلما عمل غيره ، بل تركها بكل ثقة ، ثم انخرط فى الحياة المدنية ، وبدأ يعمل فى مزرعته (فى شلنبود) كمواطن عادى وبدون حراسة ولم يلتجىء إلى الدول الأجنبية .

وهذا الزعيم الفريد فى نوعه قد اتصف بالصفات التى وصفها كسرى بالخليفة عمر بن الخطاب رضى اللّه عنه عندما قال « حكمت فعدلت فنمت نوما قرير العين هانئا » .

ولكن ماذا حدث فى الصومال بعد أن سلم السلطة لغيره ؟ اغتيال لرئيس الجمهورية وانقلاب عسكرى وصف أنه انقلاب عسكرى أبيض فى أيامه الأولى ، ولكن ماذا كانت نتيجة هذا الانقلاب ؟ قتل وابادة جماعية وهدم وتشريد للشعب الصومالى شماله وجنوبه ، شرقه وغربه ، كارثة حلت على

الصومال ، ونار هبت على الأخضر واليابس ، يقولون ان الناس على دين ملوكهم ، حاكم عادل شريف ونزيه ، يسلم السلطة لأبناء وطنه ، ويخرج كما أتى ثم يتفرغ لراحة الضمير وحاكم ظالم ملطخ بالدماء ، ولا يسلم السلطة الا عن طريق العنف ، وهذه صورة مشرفة وتلك صورة مشوهة ، وشتان ما بين هذا وذاك ، وهذا يسجل إسمه بحروف من الذهب فى تاريخ وطنه ، ويدرس تاريخه فى المؤسسات التعليمية فى الوطن ، وذاك يحمى تاريخه ويحرق أوراقه ويطوى صفحاته ، ويقول الشاعر :

تلك آثارنا تدل علينا .. فانظروا بعدنا إلى الآثار

فتلك آثار جميلة وجذابة تسر الناظرين ، وعكسها آثار قبيحة غير جذابة يشمئز منها الناظرون .

الباب الثالث
المحاولة النظرية لحل المشكلة

« الفصل الأول »

العدالة الاجتماعية

تهدف الإنسانية منذ أن وطئت أقدامها على الأرض إلى العدالة فهى تقترب أو تبتعد منها بقدر حنكة ومعرفة زعمائها للعدالة .

ومناط المسئولية فى الإنسان هو : السمع والبصر والفؤاد .

يقول تبارك وتعالى : ﴿ **إن السمع والبصر والفؤاد كلّ أولئك كان عنه مسئولا** ﴾ . صدق الله العظيم

وهناك معادلات وجدت فى الكون منذ وجود البشر وهى :

الخير والشرّ ، والحقّ والباطل ، والعدل والظلّم الصدّق والكذب ، الجمال والقبح ، العلم والجهل ، النوّر والظّلام ، إنها معادلات ومعطيات تتضاد ولا تلتقى ولا ترتفع معا ، فالخيار كل الخيار للإنسان المخير هل يختار هذا من ذاك ؟ فالرجوع إلى الحق فضيلة ، فلنرجع إلى الخير وإلى الحق وإلى العدل وإلى الصدق وإلى الجمال وإلى العلم وإلى النور .

يرى الاسلام أن العدل بمعناه العام من أوجب الواجبات والزامها إذ أمر الله تعالى به فى قوله ﴿ **إن الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذى القربى** ﴾ صدق الله العظيم .

وفى قوله ﴿ **وأقسطوا إن الله يحب المقسطين** ﴾ . صدق الله العظيم

الاقساط هو العدل ، والمقسطون هم العادلون ، وفى قوله تعالى : ﴿**وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل**﴾ . صدق الله العظيم .

العدل فى الحكم بين الناس بإعطاء كل ذى حق حقه .

وأما ظلم العبد لغيره من الناس ، وذلك بأذيتهم فى أعراضهم أو أبدانهم أو أموالهم بغير حق فتلك جريمة لا تغتفر . وقال الرسول عليه أفضل السلام : « من اقتطع حق امرىء مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار ، وحرم عليه الجنة » .

ومن هنا تقتضى العدالة الإجتماعية أن يسود العدل بين الناس فى المجتمع الواحد الذى يعيش فى بقعة واحدة من الكون .

العدالة فى التعليم والصحة وتوزيع الثروة القومية وفى الخدمة العامة والتمثيل فى المؤسسات والتكافؤ فى الفرص .

وهذه العدالة التى تهدف اليها الإنسانية منذ أن خلقت هى التى حرمت من الشعب الصومالى منذ الإستقلال عام ١٩٦٠ م .

وقد بدأ الفساد منذ مطلع فجر الحرية وكانت المصالح الحكومية يتفشى فيها الفساد الإدارى والرشوة والتزوير والتزييف .

وكانت هذه المظاهر من الفساد تظهر بوجه جلى فى الانتخابات العامة التى تجرى بعد كل أربع سنوات . وهذه الصورة البشعة من التزوير فى الانتخابات كانت تتمثل فى إهدار إختيار المواطن الصومالى لمن يمثل عنه فى المؤسسات الحكومية إبتداء من البرلمان وانتهاء إلى المكاتب الادارية وفيها اسقاط ونزع لممارسة المواطن من حقه فى الإختيار وسلب ارادته الإنسانية .

وأعتقد أن هذا السلوك المنافى للأخلاق السامية قد ورثه الصوماليون من الإستعمار الغربى بوجه عام ، والإستعمار الإيطالى بوجه خاص لأن إيطاليا كانت هى المسئولة عن تربية وتعليم الصوماليين وإعدادهم للإستقلال .

لو كانت الوصاية الايطالية تتمتع بالنزاهة فى سلوكياتها أثناء حكمها للصومال ، لما حدثت مثل هذه الإنتهاكات والإخلال بمبادىء الدستور والقوانين الأخرى السارية المفعول فى الصومال .

وهذا التلاعب بالإرادة الوطنية والتى تكررت وأصبحت العادة المتعارف عليها فى الصومال هى التى أدت الى قيام الثورة فى الصومال فى يوم ١٩٦٩/١٠/٢١ م .

وكانت الثورة فى سنواتها الأولى مثلا يحتذى به فى القارة الافريقية لأجل ما أنجزته فى كل المجالات فى المجتمع الصومالى ، ولكن الفشل والخيبة قد دبا فيها ، وظلت تحكم البلاد رغم المساوىء الى أن وصل أمرها الى ما آل اليه .

وأصبحت موضع السخرية حيث اقتصر نفوذها وسيطرتها فى العاصمة مقديشو ، مثلما ورد فى التاريخ الاسلامى « الرجل المريض فى إسطنبول ، بينما الإمارات الإسلامية تتساقط الواحدة تلو الأخرى ، والخليفة لا يحرك ساكنا .

« الفصل الثانى »

الانسلاخ من الأخلاق والوطنية

يقول تبارك وتعالى مخاطبا لرسولء ﷺ : « **وإنك لعلى خلق عظيم** » فالخلق كلمة تتكون من ثلاثة حروف ـ الحاء ـ اللام ـ والقاف) ، فمن حيث الألفاظ صغيرة ولكن لها معنى واسع يكاد يغطى العالم كله ، لأن الحياة بدون الأخلاق عديمة ، فهى مطلوبة لدى الجميع ـ الأبيض ـ والأسود ـ الأصفر ـ الكل يحن اليها ويلهث وراءها ولكنها مقسمة على البشر ، فمنهم من يأخذ القسط الأكبر ومنهم من أخذ بالنصف ومنهم من حرم منها .

وقد قيل من قديم الزمان ، إنما الأمم الأخلاق ، فان ذهبت أخلاقهم ذهبوا .

نعم ، الأخلاق هى المعيار والمقياس ما بين الأمم والشعوب وما بين الأفراد فى المجتمع ، فإن فقدت الأخلاق أو قلّ دورها فى المجتمع فمآل هذا المجتمع للزوّال والاضمحلال والفناء .

فالأمم تتقدم أو تتأخر بحسب تمسكها بالأخلاق ، فتُحترم أو تهان بقدر التزامها بمبادىء الأخلاق والميل نحو السلوك الحسن ومعاملتها مع الأمم الأخرى فى نطاق هذا النظام المهذب .

ولكل شيء أساس يرتكز عليه ، وللأخلاق أركانها ، وهذه الأركان حسب رأيى كالآتى :

أولا : الضمير ، إنه المعيار الذى يقاس به الإنسان هل هو إنسان أخلاقى أم لا ؟ والضمير بالنسبة للإنسان ينقسم إلى قسمين ، ضمير حىّ تدب فيه الحياة وتتفاعل مع كل الأحداث بالرفض أو القبول ، أو بالسلب أو الايجاب فهذا هو الضمير المطلوب ادى الانسان ، وضمير ميت لا حركة فيه ، بل هو جثة هامدة ، ولا تؤثر فيه الأحداث التى تقع حوله إنه المكروه لدى الناس ، ولكن القسم ليس من اختيار الإنسان بل هو من القوة الخالقة .

ثانيا : الدّين ، يكون الإنسان إنسانا بقدر رسوخ إيمانه بالله والبعث والحساب ثم الجزاء فى يوم القيامة .

ثالثا : الخوف من القانون ، فهناك أناس لا يعبأون بشىء ، كل شىء مباح بالنسبة لهم ، ولكن الذى يبقيهم فى دائرة الانسان هو خوفهم من قبضة القانون إذا كان القانون فى يد سلطة قوية تنفذ القانون على الخارجين عنه .

رابعا : المجتمع ، فإذا كان المجتمع مجتمعاً راقياً ، وله روابط وضوابط والتزام بمبادىء الأخلاق فيستطيع أن يتحكم فى أفراده ويخضعهم ويركعهم للقانون والنظام .

فتلك هى أساس التعايش ما بين الأفراد والمجتمعات ، فهذا هو الوعى الأخلاقى الذى يمكن أن يوقظ إحساسه بالقيم الانسانية والمثل العليا والسلوك النبيل .

وفى هذا العصر الحديث الذى نعيش فيه نرى أن هناك التشدق بالذات لماذا ؟ لأن علاقة الإنسان المعاصر غير متوازنة فهناك إنسان متقدم وإنسان متخلف ، فالذى يعتبر نفسه أنه متقدم يريد أن يستثمر المتخلف بل يعتبره سلعة فى السوق طرحت للبيع والإستهلاك ، أما الإنسان المتخلف يقف حائراً وعاجزاً أمام نده .

الصراع بينهما غير متكافىء - عقلياً وعلمياً ومادياً - هذا يريد أن يقضى على ذاك ، وذاك يحاول الإنفكاك منه ، هذا له وسيلته والآخر له أيضا وسيلته الخاصة .

ومن هنا كل واحد ينسلخ من فطرته وينسلخ من كل ما من شأنه أخلاقياً ، فيحاول أن يبتلع الآخر ، لكى يحل محله ويرثه .

ومن المؤكد أن هذا التردى فى الاحساس بالقيم والعقم الباطنى ، لا سبيل لعلاجه اللهم إلاّ بالدّعوة إلى القيم ، والشعور الباطنى بتذوق معنى الحياة .

ولا شك فى أنّ تحرير الإنسان من كل قيد أو وصاية ، إنّما هو بمثابة خلق جديد للإنسان .

أخى القارىء .. أحب أن أوجه اليك السؤال التالى :

فما هى الوطنية أو الحب للوطن فى نظرك ؟

إنّ الوطنية ليست كلمة تردد على الشفاه دون أن تصل إلى الوجدان وتنبثق من الأعماق .

الوطنى هو ذلك الإنسان الذى يضحى بنفسه وماله فى سبيل الوطن وحياته دون وطنه ، وهو الذى يحب لوطنه وبنى وطنه كل الخير والسعادة والتقدم والإزدهار ، وليس الذى يسعى لتعاسته ومحنته وتقهقره إلى الوراء لمئات السنين .

إنّه الإنسان الذى يعمل لأجل وطنه دون كبرياء ويسهر لإعلاء كلمته فى المحافل الدولية ويحلم باليوم الذى يصل فيه إلى أعلى المستويات من حيث المعيشة ومن حيث مكانته العلمية والحضارية .

نعم ، انّ الوطنية شىء جميل يجب أن يتصف بها كل فرد فى المجتمع الذى ينتمى اليه ، إنها غاية كل فرد وليست وسيلته ، ولها قيمة قومية وهى منشأ العزة والكرامة والشرف ، وهى من المقومات الأساسية للحرية والمجد .

والشعوب التى تستحق الحياة تلقن أجيالها الصاعدة دروسا وطنية أطلقت عليها (التربية الوطنية) ويغرسون فى نفوس الناشئين مغزى الوطنية ونقيضها الخيانة الوطنية ومزايا الوطنية ومساوى الخيانة الوطنية .

فشتان ما بين هذا الذى يوصف بالوطنية وجزاؤه بطل القومية - وبين هذا الذى يدمغ فيه الخيانة الوطنية وجزاؤه - الخزى والعار .

معرفة لابد منها أن يرث الجيل الجديد من الجيل القديم - وهى عملية تسليم الأمانة لمن بحفظ الأمانة .

ولكن حفظ الأمانة تأتى من الآباء أولاً وقبل كل شىء ، ثم يرث الابن عن الأب .

فما رأيك إذا كان الأب من النوع الذى لايحفظ الأمانة ولا يسلمها لأهلها ؟ هذه هى كارثة الأبناء ، وتلك هى خيبة الأباء وهؤلاء هم الأشقياء وأولئك هم الأذلاء .

فالحكومة الوطنية هى التى تعمل جاهدة من أجل رفاهية الشعب وتقدمه ونشر العدالة الإجتماعية والأمن فى المجتمع .

فليست حكومة وطنية تلك التى تمكن جماعة من سطو ثروة الشعب والاستيلاء عليها بدون وجه حق .

وليست تلك التى تزج الناس إلى غياهب السجون ثم تتركهم فيها حتى يتنفسوا النفس الأخير ، وليست تلك التى تبيد الناس إبادة جماعية وذلك من أجل البقاء على السلطة أو الوصول اليها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ماذا نحن فاعلون فى الصومال ؟ هل نحن نملك بقدر كاف من الشجاعة الأدبية من توجيه النقد الذاتى ؟ وهل نقبل هذا النقد الذاتى ؟ رضينا أم أبينا فلا بد لوقفة موضوعية مع النفس ومحاسبتها بقسوة وغلظة وترويضها بالنقد اللاذع ، وأن تكون لدينا الشجاعة الأدبية لمراجعة النفس .

نحن ـ أعنى الصوماليين ـ لا نعرف ما هى الوطنية ولا نعرف ماهية الوطنية . ولم نشم رائحة الوطنية ، كل منا ينظر إلى مصلحته الشخصية ونظرتنا إلى المصلحة العامة معدومة لدى الجميع . حقيقة واقعة نحن عشنا تحت نير الإستعمار . وتعلمنا منه ما تعلمنا من المبادىء والأفكار الدخلية علينا وعلى عقيدتنا ، وتركنا وشأننا دونما إعداد علمى ، وترك فينا المساوىء مثل الغش والرشوة والتزوير والتزييف والتهريب والسرقة والاستغلال فى المراكز الحكومية وعدم الحياء والدعارة ومجالس القات وما أطلقنا عليه (جيرش) .

وقد عرفنا من الإدارة ما هو من الاستغلال فى المراكز الحكومية وقد عرفنا من التجارة ما هو من الغش والتهريب وتزويغ دفع الضرائب وغير ذلك من الصفات التى تنأى عن الوطنية وخدمة الوطن .

وكل هذه الأفعال القبيحة ترسخت فى المجتمع الصومالى وأصبحت أشياء نتباهى بها وجزءاً من حياتنا اليومية ، وأمسى الطالح هو الغالب ، وأضحى الصالح هو المغلوب ، فالغالب تزداد له القوة والإنتشار بينما المغلوب يزداد له الضعف والإنحسار ، تلك هى القاعدة المعروفة فى مسيرة الحياة .

يقول تبارك وتعالى ﴿ **إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم** ﴾ صدق الله العظيم .

وكلنا نريد أن نكون أثرياء بأقرب وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة ، فما السبيل إلى ذلك ؟ السبيل إلى ذلك هو اتباع الأساليب الملتوية والمراوغة فى كل شىء ، ولكى نصل إلى هذه الأهداف الشخصية والمنافع الذاتية التى لا تعرف الحد ولا تعرف حدود الشرعية استبحنا لأنفسنا كل ما كان محرماً ـ وللأسف الشديد ـ نوصى بعضنا عن بعض بهذا السلوك الشائن .

فالمعروف أنّ للإنسان ثلاث قوات هى :

١ ـ قوة عضلية ٢ ـ قوة عقلية ٣ ـ قوة روحية

وعندما يتحرك الإنسان أو يعمل فلا بد من أن يستخدم هذه القوات الثلاث فى آن واحد ودون أن تتخلف هذه عن تلك ، أو بتعبير آخر لا بد أن تنسجم هذه القوات الثلاث ، وإذا حدث خلل فى واحدة منها أثناء العمل فهنا يحدث الإنفصام الشخصى ، فتتغلب قوة على الأخرى ، فالمغلوبة يصيبها نوع من الشلل أو الجمود .

وطبقاً لهذا المعيار تختلف الشعوب ، فهناك شعوب وصلت إلى درجة استخدام هذه القوات الثلاث فى كل ممارساتها وفى إطار متوازن لا غالب ولا مغلوب وهذا هو الشعب الحضارى والمتطور .

وهناك شعوب لا تعرف كيف توافق هذه القوات وتستخدمها طبقاً لمصالحها الخاصة والعامة ، وهذا هو الشعب الهمجى الذى يعيش فى الدرك الأسفل من التدرج الحضارى والرقّى .

فالمجتمع ما هو إلاّ تركيبات من الأفراد ، وبقدر تقدم الفرد وتطوره الحضارى تقاس المجتمعات من حيث رقيها ونضوجها العقلى ومستوى وعيها .

« الفصـــل الثالـــث »

الحلـول السياسيـة المطروحـة لأزمـة الصومـال

يقولون لكل مشكلة حل ، يعنى ذلك ليست هناك مشكلة مستحيلة الحل وإن كان يبدو أحياناً أن هناك مشاكل صعبة الحل ولو لحين . فالأزمة الصومالية الحالية ـ ليست لها جذوراً تاريخية سواء سياسياً كانت أو إقتصادية أو إجتماعية ، بل قد ولدت من سوء القيادة وسوء الإدارة ثم تطورت إلى نظام قبلى ليس إلاّ ، فصور التلاحم أكثر من صور التنافر فى المجتمع الصومالى وذلك إذا ما قورنت بالكيانات المجاورة له .

ومهما يكن من الأمر فالمشكلة قائمة وملحة الحل ، وعلى الصوماليين أن يعرفوا أنه لا بدّ من مصالحة وطنية ذاتية ، فإن هذه المصالحة الوطنية لن تهبط علينا من السماء ولن تخرج من باطن الأرض أو تأتى من خلف السهوب ولا من وراء البحار ، بل يجب أن تأتى من تلقاء أنفسنا نحن الصوماليين ، فهذه المسئولية أولاً وقبل كل شىء تقع على عاتق الصوماليين أنفسهم دون غيرهم . وبمثل هذه المصالحة الوطنية الثابتة الأركان تتم عن طريق الكدح وعرق الشعب الصومالى وفى ظل قيادة الأبطال المستنيرين ، وأنها تأتى من ثمرة جهدهم الطويل لأجل إعادة النظام ونشر العدالة الإجتماعية فى المجتمع الصومالى ، فالعدالة الاجتماعية التى طال انتظارها فى الصومال منذ إستقلالها إلى هذا اليوم ، يجب أن ترفرف على ربوع الصومال .

نعم ، نحن قد تخالفنا وتنازعنا ، والخلاف فى حد ذاته مرغوب ومطلوب لأنه مسألة طبيعية فى حياة البشر وغريزتهم ، ولكن الخلاف ينقسم إلى نوعين :

١ ـ خلاف حميد يهدف إلى البناء وينادى إلى الوحدة والعمل المشترك لأجل الصومال الموحد وتقدمه وإزدهاره ـ مرحباً بهذا الخلاف البناء الفعال .

٢ ـ خلاف ممقوت يهدف إلى التدمير والهدم وينادى إلى التفرقة والتمزق والتباعد وينال من وحدة الصومال ووحدة ترابها ، إنه خلاف لا يقدم ولا يؤخر ، بل يزيد الطين بلة ـ كلا ثم كلا بمثل هذا النوع من الخلاف

لأنه خلاف يطيع الشهوات ويطيع الأهواء النفسية الأمارة بالسوء ويطلق العنان للغرائز الحيوانية الغير المهذبة أو غير الموجهة .

فالإنقسام الذى يؤدى إلى نفى الطرف الآخر ولا يقبل الفكر المقابل والحوار هو الهلاك بعينه .

وعلينا أن نتحدث عما يجب أن يكون وليس عما هو كائن لأنه غير مقبول لدى الكل .

إننا نعيش فى عالم يتجه نحو التكتلات الإقليمية لأن المستقبل للتكتلات الكبيرة اقتصادياً وتكنولوجياً وتقنياً ناهيك عن التكتلات العسكرية ، وها هى أوروبا تحاول الوحدة من الناحية الإقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها من التجمعات الدولية فى القارات المختلفة .

وكان من الأحسن والأفضل أن ننادى بوحدة افريقيا فإن لم يكن فوحدة دول شرق افريقيا ... الخ ، فالعمل الوطنى السياسى لا يمكن أن يكون موضع المساومات ولا موضع اللا مبالاة ، بل يجب أن يتمتع بإهتمامات الكل وأن ينطلق من الإقتناع الموضوعى وأن يقبل الحوار ، فكرة مقابل فكرة مضادة والغاية من ذلك هو الوصول إلى فكرة متطورة تخدم المصلحة العليا للوطن ، لا لفكرة تخدم التعطش المزمن إلى السلطة .

أخى المواطن .. ما هو المطلوب وما هو المرفوض فى هذه المرحلة التاريخية لوطننا ؟

إن الإنسان فى مدة حياته يعيش فى مجتمع وينتمى للعديد من الجماعات وهو يدخل فى علاقات عديدة ومتشابكة مع الآخرين ، وهنا تنشأ العلاقات التبادلية المبنية على التفاعل . وهذا التفاعل يتخذ أشكالاً وصوراً تؤدى إلى التعاون أحياناً وإلى التنافس أحياناً وإلى الصراع أحياناً أخرى .

*** التعـــاون :**

هو العمل المشترك بين أفراد المجتمع بغرض تحقيق هدف متفق عليه ، والتعاون بهذا الشكل هو صبغة المجتمعات المعاصرة والتى تسعى وتعمل

من أجل نموها وازدهارها وتطوير أفراد المجتمع لأجل الوصول إلى حياة أفضل من ذى القبل ، لأن الإنسان لم يعد فى مقدوره أن يشبع حاجاته الضرورية لمفرده ، إذن فلا بد لتعاون الكل من أجل البقاء ، ولا بد من التآزر والتفاهم والعمل من أجل الوطن الواحد .

* التنـافــس :

هو الكفاح أو الحماس من قبل جماعة من المجتمع فى مواجهة جماعة أخرى لتحقيق هدف معين ، ولكن بشرط ألا يتعارض مع أهداف وآمال الآخرين وأن لا يمس سلامة المجتمع ككل .

* الصـــراع :

هو العمل الطائش الجامح الذى يهدف إلى قسر وإخضاع إرادة الآخرين ، ولا يعبأ بعدد هؤلاء . وهذا الصراع الجامح يؤدى إلى تمزق الجماعة أو المجتمع وربما يؤدى إلى الإنهيار .

ومن هذا العرض الموجز نتوصل إلى النتيجة التالية :

فالتعاون هو المطلوب والتنافس بشروطه السابقة هو المرغوب والصراع بشكله الجامح الطائش هو المرفوض .

* المـلاءمـــة :

نحن ـ الصوماليين ـ ما أحوجنا فى هذه المرحلة إلى المواءمة كعمل وطنى يهدف إلى إحتواء الصراع لأجل الوصول إلى حل توفيقى ولموازنة الحسابات بين تكاليف الصراع وبين المصالحة الوطنية والتسامح المبنى على عقيدتنا السمحة .

وهذا الحل التوفيقى يأتى عن طرق عدة ومنها ما يلى :

أولا : حل توفيقى نابع من داخل أطراف الصراع كأن يسود التسامح ويتم التنازل من الأطراف المعنية .

ثانيا : حل توفيقى يفرض من قبل الغير كالتدخل من المنظمات الدولية أو الإقليمية ويلزم على الأطراف المتصارعة .

ثالثا : حل توفيقى ناتج من مساعى الحميدة ومقبول لدى الأطراف المتنازعة .

وهنا أريد أن أوجه السؤال التالى أى نوع من هذه الأنواع الثلاثة نختار ؟ أنختار الحل الذاتى ؟ أم نختار الحل الإلزامى ؟ أم نختار الحل المساعى الحميدة ؟ علماً بأن هذا الحل الأخير قد قامت به دولة شقيقة عز عليها ما جرى ويجرى فى الصومال ، أعنى دولة جيبوتى .

فنفس الأبية تميل إلى الحل الذاتى - إن أمكن - لأنه أشرف وأكرم وله ميزته أمام الآخرين .

أما الحل الثانى ، لست أدرى كيف سيتم ؟ هل نطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن مجلس الأمن أن يشكلا محكمة قضائية تنظر أزمة الصومال وتصدر قراراتها حول الأزمة ؟ ثم نلتزم بهذه القرارات رغم منافاتها مع السيادة الوطنية .

أما الحل الثالث ، فقد جربنا ويمكن تجربته مرة ثانية ، ولكن يا ترى من يضمن تنفيذه ؟ ويضمن ألا تتكرر نفس التجربة التى حدثت بعد مؤتمر المصالحة الوطنية الذى عقد فى جمهورية جيبوتى ؟

ويمكن أن يكون هناك حل رابع ألا وهو أن تترك أزمة الصومال تظل كما هى إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها . وهناك قطاع كبير من الصوماليين يظن ذلك . لأن العالم اهتم بالقضايا الأخرى وأهمل أزمة الصومال لماذا ؟ لا أجد جواباً شافياً يقنعنى إلا أن أقول أن العالم لم يتحرك فى الوقت المناسب لتداركها قبل أن يموت آلاف من الناس .

أما بالنسبة لحل الأزمة فى الصومال من الناحيتين الأمنية والسياسية والسبل التى يمكن اتباعها - حسب نظرتى - هى كالآتى :

أولا : إرسال قوات دولية إلى الصومال لحفظ الأمن وإعادة النظام تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن أرقام ٧٣٣ تاريخ ٢٣ / ١ / ١٩٩٢ م ، ٧٤٦ تاريخ ١٧ / ٣ / ١٩٩٢ م ، ٧٥١ تاريخ ٢٤ / ٤ / ١٩٩٢ م ، حول الوضع فى الصومال ، والذى أيدته كل المنظمات الإقليمية والتى تعمل مع الأمم المتحدة فى إعادة النظام

والإستقرار فى الصومال . وهذه الخطوة الأمنية تبدأ بالعاصمة (مقديشيو) لأنها بؤرة الأزمة ، وإذا إستقرت العاصمة ومن السهل إعادة الأمن والإستقرار فى الأقاليم الأخرى ، فلتكن مدة بقاء القوات الدولية فى الصومال سنتين ، وفى خلال هذه المدة يعاد تكوين الجيش الوطنى الصومالى والشرطة .

ثانيـا : دعـم الحكومـة الإنتقاليـة :

وإذا تعذر موضوع إرسال القوات الدولية إلى الصومال فهناك بديل ألا وهو الوقوف بكل حزم وإصرار من المجتمع الدولى مع الحكومة الإنتقالية التى تمخضت عن مؤتمر المصالحة الوطنية الذى عقد فى جيبوتى ١٩٩١ م وشاركت فيه معظم الفصائل الصومالية وهى الجبهات التالية :

١ ـ الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال .

٢ ـ الحركة القومية الصومالية .

٣ ـ المؤتمر الصومالى الموحد .

٤ ـ الحركة الديمقراطية الصومالية .

٥ ـ الجبهة الصومالية الموحدة .

٦ ـ الحلف الديمقراطى الصومالى .

وشاركت فى هذا المؤتمر الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن والمنظمات الدولية الثلاث وهى منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامى وجامعة الدول العربية ، وكما اشتركت الجماعة الاقتصادية الأوروبية وكثير من الدول (راجع قرارات مؤتمرى جيبوتى) .

ونحن نعلم أن العالم يتعامل من خلال الشرعية الدولية ، وبعد انهيار النظام السابق فى الصومال لم تكن هناك شرعية حتى عقد مؤتمرى جيبوتى ، وبعد هذان المؤتمران وجدت الشرعية الدولية فى الصومال ، وهذا هو المدخل الوحيد للشرعية إلى أن يوجد ما يحل محله كإنعقاد المؤتمر الثالث للمصالحة الوطنية وتشكيل حكومة أخرى ، وإذا كانت هناك آفة فهذه

ثالثا : انعقاد المؤتمر الثالث للمصالحة الوطنية :

وبعد إستتباب الأمن فى الصومال وخاصة فى العاصمة لا بدّ لإنعقاد مؤتمر ثالث للمصالحة الوطنية الصومالية تشترك فيه جميع التركيبات الإجتماعية للمجتمع الصومالى وبدون استثناء حتى لا يتذرع أحد أنه إستبعد عن هذا المؤتمر .

ونرى أنه من الضرورى إعداد هذا المؤتمر إعداداً كاملاً من الناحية الفنية ، ويمكن أن يمر هذا الإعداد بمرحلتين :

أولاً : المرحلة التمهيدية :

المؤتمر التحضيرى :

وفيه تشترك التركيبات الإجتماعية الصومالية ويعطى فيه الوزن النسبى بالطبقة المثقفة المنتمية إلى التركيبات الاجتماعية الصومالية ، لتأخذ دورها القيادى والتوجيهى لعامة الشعب .

ويختار هذا المؤتمر التحضيرى لجنة تطلق عليها اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام وأعضاؤها متساوية من حيث التركيب الإجتماعى .

ومن اختصاصات هذه اللجنة ، مثلاً ، ما يلى :

١ - حل الخلافات الموجودة بين الفصلية الواحدة .

٢ - حل الخلافات الموجودة بين الفصائل بعضها البعض .

٣ - للوصول إلى نتائج مرضية تنطلق من القاعدة يسمح لهذه اللجنة التحضيرية أن تختار لجنة فرعية تسند إليها حل الخلافات بين الفصائل بعضها البعض وبين الفصيلة نفسها .

٤ - تعد اللجنة الميثاق الوطنى السياسى الذى سيطرح أمام المؤتمر العام للتصديق عليه ، أما بالنسبة للدستور سنة ١٩٦٠ فإنه لا يصلح للوقت الراهن وله مثالب لا نريد أن ندخل فى تفاصيلها فى هذا الموضوع .

ثانيا : مرحلة انعقاد المؤتمر العام :

وبعد إنتهاء اللجنة التحضيرية أعمالها يعقد المؤتمر العام للمصالحة وهذا المؤتمر يكون بمثابة الهيئة العليا فى هذا الظرف يستطيع أن يحذف ويعدل ويضيف إلى أعمال اللجنة التحضيرية إنطلاقاً من المصلحة العامة للوطن .

وهذا المؤتمر يصدق على بنود الميثاق الوطنى السياسى وكما يختار الرئيس ونوابه إن وجد ويختار البرلمان .

ومن خلال قرارات المؤتمر تشكل حكومة ائتلافية وطنية تقوم بالمهام الملقاه على عاتقها كتثبيت الأمن والإستقرار وإعادة النظام ، ووضع دستور دائم للوطن وإجراء الإستفتاء عليه وإحصاء السكان تحت إشراف هيئة دولية حتى لا تكون هذه المشكلة مثار جدل فى المستقبل ، ثم إجراء الإنتخابات العامة ، وهذا التحرك السياسى للمصالحة الوطنية فى الصومال لابد ان تتم تحت رعاية الأمم المتحدة والمنظمات الثلاث الأقليمية ، منظمة المؤتمر الاسلامى ، ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، وغيرها من الهيئات العالمية والاقليمية ..

وإذا كنا نريد أن نصل إلى الوحدة الوطنية وإعادة الأمن والإستقرار وأن نصل إلى حياة آمنة ، والتى من أجلها تكافح جميع الشعوب المجتمعات الإنسانية منذ أن وجدت على أديم الأرض ، وإلى حياة كريمة ، فعلينا أن نتفق على ما يلى :

أولا : وضع إستراتيجية عريضة وواقعية تشمل وتحدد مستقبل الصومال داخلياً وخارجياً ، وتكون هذه الاستراتيجية مغايرة تماماً عن الإستراتيجية التى كانت تتبعها الصومال منذ إستقلالها وخاصة علاقاتها مع الدول المجاورة والدول الشقيقة والصديقة . وتتناول هذه الخطة العامة إلى جميع نشاطات الحياة فى الصومال ومنها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية .